

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

” آفاق حقوق الإنسان في تونس اليوم ”

سلسلة نشر الوعي السياسي و الثقافي و تنمية الحوار

تونس في 8 ديسمبر 2006

المقدمة

يسعدنا أن نقدم لمناضلينا و إلى كل المهتمين بمتابعة نشاط (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين) كراسا جديدا، يتضمن نقلا أميننا لما دار في ندوة "آفاق حقوق الإنسان في تونس اليوم" التي نظمناها يوم 8 ديسمبر 2006 بمناسبة الاحتفال بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بمشاركة ثلة من الأساتذة والنشطاء المعنيين بهذه القضية الحيوية . ويطيب لي أن اخص بالذكر الأساتذة الطيب البكوش ومختار الطريفي والشاذلي بن يونس وعبد الرحمان كريم، أعبر لهم عن مشاعر التقدير وآيات الشكر لمساهماتهم الثرية . كما أشكر أيضا أخي و صديقي الزميل الإعلامي المعروف عبد اللطيف الفوراتي الذي تفضل كعادته بتسيير أشغال ندواتنا.

تأتي هذه الندوة في نطاق أعمال " لجنة التنمية السياسية " التي شرعت في نشاطها منذ السنة الماضية، واصلت عملها هذه السنة من خلال حواراتها المنتظمة بمقر الحركة . كما قامت اللجنة بتنظيم ندوات وطنية منها " التحول الديمقراطي و استقلالية القرار السياسي " بمناسبة خمسينية الاستقلال (مارس 1956 - مارس 2006) بمشاركة الأساتذة الصادق بالعيد و فتحي التريكي و صالح الماجري. وندوة " الذكرى 17 لإنشاء اتحاد المغرب

العربي " بمناسبة الذكرى السابعة عشر (17) لاتباعه بمراكش، وقد أشرف عليها الأستاذ مصطفى الفيلالي، وندوة " **مجلة الأحوال الشخصية وتطور المجتمع** " التي نظمت بمناسبة مرور خمسين سنة على إصدارها يوم 13 أوت 1956، وأشرف عليها الأستاذ ساسي بن حليمة، و كذلك ندوة ليلة 27 رمضان 1427 - 20 أكتوبر 2006 التي نظمتها الحركة بمدينة القيروان في نطاق لامركزية عمل لجنة التنمية السياسية، وكان موضوعها " **تأسيس القيروان و دورها في المد الإسلامي بأفريقيا و نشر المذهب المالكي في أقطار المغرب العربي** " بإشراف الدكتور رضا بن حسين.

تندرج هذه المبادرات ضمن إطار نشر الوعي السياسي و الثقافي، سعيا من الحركة في تنمية الحوار كثقافة للتصدي للقضايا التي يواجهها مجتمعنا في هذه المرحلة الحاسمة لمسيرتنا. و دأبت الحركة على نشر محتوى هذه الندوات في كتيبات ضمن سلسلة نشر الثقافة الديمقراطية و غرس الحس المدني. نتمنى أن يجد مناظروننا في الجهات مادة لإثراء الحوار و المشاركة في المسائل التي تطرحها لجنة التنمية السياسية للنقاش، وذلك بهدف إيجاد قواسم مشتركة بين جميع المناضلين حول ثوابت الحركة و

تصوراتها لمسايرة التحولات و التجاوب مع تطلعات المواطنين و
مشاغلهم خدمة لمصلحة تونس التي تبقى فوق كل اعتبار.

وستواصل لجنة التنمية السياسية بعزم لا يلين أشغالها خلال سنة
2007 بمحاور أساسية لتحيين خطاب الحركة و الإسهام في إثراء
الحوار الوطني، و إحياء المناسبات الوطنية و في مقدمتها الذكرى
الخمسون لإعلان الجمهورية والذكرى العشرون لتحول 7 نوفمبر
1987 ، و هي تستعد لعقد ندوة حول مردودية المؤسسة التربوية
و كذلك ندوة حول الشباب و مظاهر العنف.

كلمة الافتتاح للسيد إسماعيل بولحية الأمين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين

بسم الله الرحمن الرحيم
السادة المحاضرون ضيوفنا الكرام
الأخوات والأخوة المحترمين

يسعدني في بداية هذه الندوة أن أرحب باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بالضيوف الكرام قادة أحزاب ومنظمات وناشطين في المجتمع المدني ورجال أعلام وأشكركم على تلبية دعوتنا ومشاركتكم في تنشيط هذه الندوة الفكرية والسياسية وهي ليست الندوة الأولى التي ننظمها حيث دأبت حركتنا على استضافة رجال الفكر والسياسة والخبراء إيماناً منها بأن ثقافتنا السياسية في حاجة أكيدة وملحة للتطوير وإعادة البناء حتى نتمكن كأحزاب ومنظمات ونخب ومناضلين للارتقاء بأدائنا من خلال اكتساب الوعي الصحيح للتحديات وبكيفية مواجهتها.

لهذه الأسباب نفتح الملف

وقد اخترنا هذه المرة ونحن نحیی ذكری الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فتح ملف هام وهو ملف "آفاق حقوق الإنسان في تونس" وذلك لاعتبارات عديدة:

أولاً : تحققت في تونس مكاسب عديدة في مجال حقوق الإنسان سواء في مجال حقوق المرأة أو غيرها من المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية

لكننا نعتقد بأن الطريق مازال طويلا في سبيل تعزيز تلك المكاسب بمبادرات جديدة مع ردم الفجوة بين التشريعات وتنفيذها على أرض الواقع.

ثانيا : الدور الطلائعي الذي اضطلعت به حركتنا منذ ولادتها في أواسط السبعينات في مجال نشر قيم الحرية وحقوق الإنسان ولا يخفى أننا كنا طرفا أساسيا في تأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ويسعدني اليوم أن تكون حركتنا فضاء للحوار حول هذه القيم قصد التقدم بها نحو الأفضل لإيماننا بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما الأساس لكل نهضة وتنمية حقيقية ودائمة وكذلك تجسيما لشعار مؤتمرنا الأخير أوت 2004 "معا من أجل حياة ديمقراطية ومصالحة وطنية".

ثالثا : الاعتقاد بأن اتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين سيكون له الأثر الإيجابي على المناخ العام وإشاعة التفاوض والحماس في جميع الأوساط، وبدعم أجواء المصالحة والمشاركة الفاعلة، ويعد أفضل مناخ للشروع في المخطط الحادي عشر للتنمية وتحقيق الأهداف الوطنية واللاحق بالبلدان المتقدمة.

دعونا جميع الأطراف

حتى يكون حوارنا اليوم بناء وإيجابيا وراقيا ارتأينا دعوة الأطراف المعنية بشكل مباشر بمجال حقوق الإنسان واستشراف المستقبل وذلك تجاوبا مع خطاب الرئيس زين العابدين بن علي الأخير الذي دعا فيه الأحزاب والمجتمع المدني إلى تعميق التأمل في حاضرنا واستشراف مستقبل بلادنا وهو يصغي بحسه المرهف إلى جميع التونسيين والتونسيات ونبض الشارع بصفة عامة، وأن تونس بحكم تراثنا الإصلاحى الحدائى العريق مؤهلة لتكون رائدة في

محيطها الحضاري والإقليمي في مجال تجسيد التحول الديمقراطي الذي عانى العالم العربي كثيرا بسبب تعثره أو غيابه حتى أصبح تعلقة للتدخل في شؤون المنطقة ونحن على يقين بأن تونس التي حققت بالاعتماد على الذات مكاسب لا تنكر في الميدان الاقتصادي يمكنها أن تعزز هذه المكاسب بتنمية سياسية تواكب التحولات التي نعيشها في ضوء آفاق العولمة وتداعياتها.

إن قضية حقوق الإنسان ليست من اختصاص هذه الجهة أو تلك وإنما هي تهم كل الأطراف أحزابا وجمعيات ومجتمع بما في ذلك السلطة المسؤولة عن حماية مصلحة البلاد والمحافظة على صورتها ومكانتها في العالم بل أن حقوق الإنسان أصبحت شرطا من شروط الاندماج في المجتمع الدولي وعاملا مهما من عوامل إنجاح العلاقات الخارجية في أية دولة تريد الحفاظ على سيادتها وأن تكون مدعومة من قبل العالم.

نحن مع دعم الحوار الداخلي

في هذا السياق تتمسك حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بإيمانها بأن الحلول الدائمة والناجعة هي تلك التي تكون نابعة من الذات وغير مفروضة على المجتمع من الخارج كما أننا نتشبت بثوابتنا الوطنية في تناغم كامل بالقيم الكونية ونرى في دعم الحوار داخل تونس بدون إقصاء ولا تهميش ضرورة حيوية ومقدمة أساسية لحوار الحضارات الذي نادي به رئيس الدولة في الندوة الأخيرة للتجمع الدستوري الديمقراطي بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة للتحول ونعتقد أن تونس يمكن أن تصبح نموذجا إيجابيا في مجال حقوق الإنسان مثلما حصل في ميادين أخرى فقمة تونس العربية لا تزال يستشهد بها نظرا للرؤية

التي أقر فيها الحكام العرب لأول مرة في تاريخهم المعاصر بأهمية الإصلاح السياسي ومشروعيته واكتفوا نظريا على الأقل بدعم المجتمع المدني العربي.

الرابطة مكسب وطني

إننا نعتقد أن مجالات حقوق الإنسان لا يمكن أن تتخلف عن مسيرة التطور والإصلاح وأن ملف الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لا يحتمل مزيدا من التعقيد. فهذه المنظمة التي نعتبرها جميعا مكسبا وطنيا ينبغي المحافظة عليه بكونها أقدم جمعية حقوقية على الصعيد العربي والتي بفضلها أختيرت تونس كمقر للمعهد العربي لحقوق الإنسان الذي نحيي رئيسه بيننا الأستاذ الطيب البكوش . هذه الرابطة تجد نفسها اليوم غير قادرة على القيام بوظيفتها، وبقطع النظر عن الملابس التي أدت إلى هذه الوضعية ، وتجاوزا لمختلف القراءات ووجهات النظر المتباينة للأطراف المعنية، وقد كنت أعلنت في مجلس النواب خلال مناقشة بيان الحكومة بشأن ميزانية الدولة لسنة 2007 "أن المطلعة الوطنية تدعو إلى تضاؤل جهود كل النوايا الخيرة لوضع حد للمাত্রاة وطني صفة هذه المرحلة بفتح صفة جديدة تخرجه تونس وحل الرابطين".

كما أدعو اليوم كل الأطراف الرابطة وكل الغيورين على هذه المنظمة إلى تعميق التشاور والحوار البناء والمسؤول من أجل تجاوز بعض الإشكاليات التي نعتبرها البعض سببا في إطالة أزمة الرابطة.

وما أتمناه هو أن تساعد هذه الخطوة على عقلنة المشهد السياسي ضد التوصل إلى تخيص موضوعي وبناء لواقع حقوق الإنسان في تونس بإيجابياته ونقائصه وأن يتوافق المشاركون حول رؤية موحدة وحول الوسائل الناجعة والهادئة

لتحقيق مزيد من المكاسب في هذا المجال وتغليب روح الوفاق على أسلوب الصراع والتناحر وبناء جسور الثقة التي تخدم مصلحة جميع الأطراف ومصلحة تونس التي هي فوق كل اعتبار.

مع الحلول العقلانية

أيها السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أشير مرة أخرى إلى أبعاد هذه الندوة التي تلتئم يوم 8 ديسمبر اليوم الوطني للتضامن، وفي ذلك عبر ورموز، لأن تربتنا التونسية تربة حضارية تتغلب فيها دائما الحلول العقلانية وأن لا شيء مستحيل إذا صح منا العزم والحزم. وأعبر عن شكري وتقديري للأساتذة الذين سيدأولون الكلمة لإثراء الحوار، كما يسعدني أن يتولى الصديق العزيز والزميل الإعلامي المعروف عبد اللطيف الفوراتي تنشيط وإدارة فعاليات هذه الندوة وله جزيل الشكر وإليه الكلمة.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

ملاحظة قبل أن أبدأ: أرجو أن نتوقف عن التدخين، كلامي موجّه إلى كل الإخوة حتى نحافظ على نظافة القاعة.

يشرفني أن أدعى مرة أخرى من قبل الصديق الأستاذ إسماعيل بولحية و حركة الديمقراطيين الاشتراكيين لتنشيط ندوة أخرى من الندوات المفيدة التي دأب الحزب على تنظيمها و الإسهام بها في الحياة الفكرية في البلاد.

و مما يزيد من أهمية الندوة المقترحة اليوم تحت عنوان: " آفاق حقوق الإنسان في تونس" الأنية التي تميزها وملامستها للواقع الوطني في هذا الظرف بالذات باعتبار المكانة التي اتخذتها إشكالية حقوق الإنسان في العصر الحديث ، وأيضا المكانة البارزة التي حضيت بها في بلادنا و باعتبار ما يدور حاليا في هذا الشأن .إنّ قضية حقوق الإنسان ليست لا وليدة الساعة و لا هي أمرا طارئا على الحياة الوطنية . فالوجوه النيرة هنا تبرز تاريخية هذا الهمّ و لا أقول الاهتمام الذي كان من ضمن القضايا التي ميّزت مسيرتنا و ارتباطنا بالكفاح الوطني.

فمنذ سنة 1930 حظر الرئيس الزعيم الحبيب بورقيبة اجتماعا دوليا لحقوق الإنسان في مدينة Vichy الفرنسية، و لفت النظر لقضية حقوق الإنسان عل أساس أنّ البلد المستعمر لا يمكن أن يكون فيه حقوق للإنسان. فقبل تأسيس الحزب بثلاثة أو أربعة أعوام تحقق كسب مقدّما لأنصار القضية التونسية باعتبار أنّ التحرير الوطني يندرج ضمن الحقوق الأساسية للفرد.

ولا يمكن لي أن أنسى تلك الأيام الحبلى بالأحداث عند تأسيس المجلس الوطني للحريات سنة 1977 بمبادرة عدد من الوطنيين أرى وجوها منها هنا، و هي تحركات حصلت بين فندق أفريقيا و مطار تونس قرطاج، و من رحمها وُلدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و حركة الديمقراطيين الاشتراكيين. لكننا اليوم نحن بصدد المشكلة التي تواجهها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي تعتبر مكسبا لا يمكن أن نتجاهل أو نتغاضى عن مدى أهميته، و ندعو إلى تجاوز كل الإشكاليات التي يمكن أن تقف في وجه عودتها إلى الساحة بكل ما يرتبط بها من تحرك لفائدة الحقوق الفردية والجماعية.

لا أريد أن أطيل عليكم أكثر مما أطلت ، لدينا حسب القائمة التي سلّمت إلي عدد من الأسماء الحاضرة و الشخصيات التي اعتذرت في آخر لحظة عن الحضور و كلّها لأسباب صحيّة، وهذا أمر مفهوم ومقدر بالنظر إلى أوضاع السادة "جورج عدّة" و "مصطفى الفيلاي" و "حسيب بن عمّار" . سأحيل الكلمة مباشرة إلى صديقي العزيز الطيب البكوش الذي هو ليس في حاجة إلى تقديم للمسؤوليات الكبيرة التي تولاها سواء وطنياً أو عربياً أو دولياً.

كلمة الأستاذ الطيب البكوش حقوق الإنسان بين الخطاب والممارسة

شكرا حضرات السيدات و السادة. عندما نظرت في الورقة التي تتضمّن الدعوة لحضور هذه الندوة، و التي سلّمني إياها الأخ إسماعيل بولحية بدا لي أنّ الموضوع كما ورد في ورقة الدعوة لا يخلو من الالتباس ذلك أنّ العنوان المكتوب هو " آفاق حقوق الإنسان في تونس اليوم". فالآفاق تحيل إلى المستقبل والاستشراف، في حين أنّ الموضوع كما ذكر رئيس الجلسة مطروح في تونس بشكل آنيّ، وبالتالي هو يوحي بمضرورة تقويم أو تقييم الأوضاع الراهنة اليوم.

هل في هذا تناقض ؟ لا، ولكن مع ذلك فإن الأمر لا يخلو من الالتباس، لماذا؟. لأننا يمكن أن نتناول الموضوع من زاويتين مختلفتين. يمكن أن نقيّم الأوضاع الراهنة و نكتفي بذلك و لسنا في حاجة إلى استشراف المستقبل، و لكن أيضا يمكن أن نركّز على ما نطمح إليه في المستقبل دون أن نتحدّث عن الحاضر. هذا أيضا ممكن لكن في الواقع لا بدّ من الربط بين هذا و ذلك، أوّلا لأن المستقبل هو امتداد للحاضر و الحاضر امتداد للماضي. يوجد تواصل لا توجد

قطيعة. لأن الماضي يتحكّم ويؤثر فيما هو حاضر و الحاضر أيضا يتضمّن عناصر أساسية تحكّم في المستقبل حتى في حالات القطيعة، أي القطيعة الثورية مثلا فإنه لا يمكن الخلاص من تأثيرات الماضي أو الحاضر بالنسبة للمستقبل. حتى في هذه الحالات القصوى التي تحصل فيها القطيعة فمن باب أولى و أخرى في هذه الحالات أن يكون هنالك تواصل و امتداد .

كما يمكن أيضا أن يتناول الموضوع بشكل آخر، و هو أن تتبين التطور الذي حصل، وهذا يفترض أن ننتقل من مرحلتين. فإذا أردنا مثلا أن نقيم الحاضر بالقياس إلى الماضي يجب أن نحدّد تاريخا أو فترة زمنية و أن نقول مثلا من السنة 1987 إلى سنة 2007 مثلا 20 سنة، ماذا حصل في ذلك ؟ هل حصل تقدّم ؟ هل حصل تأخّر ؟ إذن يمكن أيضا أن نقارن ، لكن يفترض هذا معرفة دقيقة لما كان موجودا في الفترة التي نعتمدها كمرجع لنقارن بعد ذلك على مدى عقد أو عقدين أو ثلاثة أو أكثر ماذا حصل من تطوّر ؟ هذا أيضا منهجي و أمر مفيد جدّا .

إذا الموضوع في الحقيقة بما أننا نعرف أن في تونس اليوم و نحن نتحدث تبين من التقديم أنه يجب أن نركّز على المستقبل و لكن لا بدّ من الانطلاق من الحاضر. لا أعود إلى 20 سنة خلت أو نصف قرن خلا. الذي يهتمنا هو اليوم، و نظرا إلى ضيق الوقت أيضا علينا أن ننتقل ممّا هو موجود اليوم، و كيف نتبين المستقبل؟ و كيف نريد أن يكون هذا المستقبل ؟ هذا أساس ما نركّز عليه.

هناك سؤال آخر من الناحية المنهجية يجب أن يطرح: أي حقوق نتحدث عنها ؟ بتعبير آخر ما هي المنهجية ؟ كل الناس يتحدثون عن حقوق الإنسان و لكن بمرجعيات مختلفة. بناء عليه سأحصر الموضوع في محورين أساسيين:

حقوق الإنسان في الخطاب

يتعلق المحور الأول بحقوق الإنسان اليوم في الخطاب الرسمي على الصعيدين السياسي والإعلامي. أما المحور الثاني فنخصه لواقع حقوق الإنسان، لأنه من الهام جدا أن نقارن بين الخطاب و بين الواقع و الممارسة.

عندما نتأمل الخطاب السياسي و الخطاب الإعلامي في تونس اليوم، نلاحظ نسبة مرتفعة جدًا من التوارد و التواتر لمفاهيم حقوق الإنسان يوميًا ، لكن ما نلاحظه أيضا هو أنه يندر أن نجد تعريفا أو تحديدا لهذه الحقوق، ممّا يجعل أنها تبدو وكأنها شعار أكثر من تحليل محتوى. كما أنه يندر أن نجد تحديدا للمؤثرات ذات الدلالة التي تمكننا من قياس الواقع، لأننا إذا أردنا أن ندرس واقعا يجب أن يكون لنا مقاييس نعتمدها لكي نقيّم. ما يلاحظ أيضا في هذا الخطاب هو أنه رغم الترابط الكبير بين حقوق الإنسان و الديمقراطية فإن المصطلحين يستعملان بكثرة لكن دون تحديد للمحتوى. هذه العلاقة رغم أنها متينة بين الديمقراطية و حقوق الإنسان إذ لا يمكن أن نتصور ديمقراطية بدون حقوق الإنسان والعكس بالعكس.

لن أتحدّث هنا عن الديمقراطية بل عن حقوق الإنسان لأنه هو الموضوع رغم الترابط، لأن موضوع الديمقراطية أيضا فيه جوانب أخرى تستحقّ التحليل و تخرج هنا عن هذا الإطار. ولكي أبقى في حدود الموضوع و الوقت المحدد سأركّز على حقوق الإنسان ، ونحاول قياس أثر الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان و النهوض بها و حمايتها.

السؤال الذي يطرح هنا أساسي: ما هي مجالات حقوق الإنسان؟. إن المجالات كثيرة و لا بدّ أن نختار ما نعتبره معبرا أكثر من غيره لهذه الحقوق. فتحليل

كل المنظومة بجميع تفاصيلها سنحللها أمر يطول الخوض فيه. وسأذكر المحاور الأساسية بدون ترتيب مقصود خاصة.

يركز الخطاب الرسمي أو الإعلامي على دعم الإعلام وحرية الفكر والتعبير و تعميم التكنولوجيا الحديثة. كما يركز أيضا على استقلالية القضاء خاصة في المدة الأخيرة، وكذلك الاستقرار و استتباب الأمن باعتبارهما مظهرا من الأمن الإنساني. يؤكد الخطاب أيضا على تعليم حقوق الإنسان في المؤسسات التربوية كجزء من الحق في التعليم و التربوية، ويلح على دعم حقوق المرأة وحقوق الطفل، وهي حقوق مخصوصة من بين حقوق الإنسان العامة. يركز أيضا على مقاومة الفقر و دعم أشكال التضامن. توجد حقوق أخرى لكن سأكتفي بهذه النماذج لأنها في حد ذاتها مميّزة و لأن تواردها و تواترها في الخطاب الرسمي السياسي و الإعلامي رفيع جدا.

هذا ما يردده الخطاب فماذا يوجد في الواقع ؟ هل يوجد تناسب أم تناقض، وإلى أي مدى ؟

سأبدأ بما هو إيجابي و أختتم بما هو سلبي لأن ما هو سلبي نحتاج إلى أن نركز عليه لاستشراف مستقبل الإصلاح ، إضافة إلى أن الموضوعية تقتضي ذكر كل ما هو إيجابي للتأكيد على ضرورة دعمه والمحافظة على ما فيه من مكاسب ، خاصة بالنسبة للمرأة من جهة و بالطفولة من جهة أخرى. و يمكن أن نوسّع ذلك ليشمل أصحاب أصحاب الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وغيرهم . وهي حقوق قد تدعّت فعلا بصفة تدريجية بجملة من النصوص و الإجراءات التي أظن الإعلام في تفصيلها، و لست في حاجة لمزيد توضيحها. لا يعني هذا أنّ الأمر بلغ الكمال ، لكن توجد مكاسب وقعت المحافظة عليها ووقع دعم جوانب هامة منها. يوجد أيضا مجهود قد بذل في مجال مقاومة الفقر، لكنّه لا

يخلو من الانتقائية و من التوظيف وهو ما يفسّر تعطيل برنامج تلفزيوني خاص بالعائلات الفقيرة وهو مؤشر على وجود شيء نريد أن نخفيه، رغم أنه توجد مجهودات هامة فلماذا نخفي ما له علاقة بالنقائص، في حين المجهودات موجودة ؟ و إذا ما أظهرنا النقائص فللعمل على تحسينها.

حقوق الإنسان في الواقع

في مجال تعليم حقوق الإنسان هنا أيضا يوجد مجهود لا شكّ فيه قد بدأ منذ مدة تقريبا و هو على محدوديته يبقى دائما أمرا إيجابيا . لكن يجب أن نسجّل أن هذا المجهود قد يفقد جدواه إذا كان الشباب يتبين له عندما يخرج من قاعة الدرس إلى الحياة العامة أنّ ما يدرسه يناقض ما يشاهده خارج القسم. فقد يعطي نتائج عكسية من حيث السلوك، ومن الهام جدا التأكيد على ضرورة التناسب أو وجود حدّ أدنى ضروري من التلاؤم بين ما يدرسه الشاب أو الطفل و بين ما يراه خارج إطار الدرس في الحياة العامة أو في الأسرة.

فيما يتعلق بشعور المواطن بالأمن يمكن أن نسجّل أن هذا الشعور سيكون أفضل وأقوى بكثير لو تمت فيه مراعاة خصوصية المجالات السياسية، حيث يعطي التدخّل فيها عكسيا كأن تمنع بعض الاجتماعات حتى لأحزاب أو جمعيات مرخص فيها مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. هذا أمر سلبي ويضر بصورة البلاد.

في مجال الإعلام و حرية الرأي و التعبير نلاحظ أن الرقابة مفرطة للغاية، وهي رقابة على المنتج الإعلامي و الفكري و الثقافي، وأعتقد أنها تمثل إحدى نقاط الضعف الكبرى اليوم في مجال حقوق الإنسان . و هو المجال الذي يصبح فيه التناقض بين الخطاب السياسي و ممارسة الإدارة صارخا إلى حدّ

الاستفزاز، إلى حدّ يدفع إلى الظن بأن بعض أجزاء الإدارة كأنها غير واعية بما تلحقه بالنظام السياسي نفسه من أضرار، إضافة إلى ما تتسبب فيه من تشويه لسمعة البلاد. وهنا أعرف جيدا ما أقول بحكم ما أسمعته في جميع الأوساط عربيا ودوليا في هذا المجال و أحيانا بصفة مجانية. وهو أمر يحزّ في أنفسنا كثيرا كتونسيين.

الإدارة في بلادنا لا تردّ، لا تجيب لا على مراسلات، ولا تناقش و لا تتفاوض و هذا الحد الأدنى. قد نفهم وجود رقابة إلى حدّ ما لكن على الأقل عليها أن تردّ، تعلّل، تجيب، تناقش، تفاوض، هذا كلّه غير موجود. أقول هذا بالتجربة، هذه الرقابة التي هي ضرب لحق أساسي من حقوق الإنسان و هو حق التفكير و التعبير، هي رقابة تحدث أضرارا بكل شيء بما في ذلك للدولة . حتى تكنولوجيا الاتصال التي يجب أن نفخر بها وأن نكون في طليعة البلدان التي تطوّرها، نعرف أنها تتعثر كثيرا في هذا المجال. وهو ما جعل البعض يفكّرون في الرجوع إلى الأساليب البريدية التقليدية. اليوم لا أستطيع شخصا أن أجيب إلا عن جزء من المراسلات الالكترونية نتيجة التعثّر و البطء الكبير الذي لا أجد له تفسيراً. من واجب الإدارة أن تعلم المواطنين بوجود مشكل مثلا و أنها بصدد إصلاحه إذا كان موجودا فعلا. هذه إذن قضية الإعلام و هي قضية جوهرية.

أختم بقضية استقلال القضاء، للتأكيد على أن حرمة القضاء ونجاعته تكمن في استقلاله، وهو ما ضبطته المواثيق الدولية، إذ بدون ذلك ينتشر الفساد. فالمؤكد أنه إذا فقد المواطن الثقة في القضاء، فقد الثقة في الدولة و في أجهزتها ومؤسساتها. ما يجب في نظري اجتنابه اليوم في بلادنا هو إقحام

القضاء في المسائل السياسية التي يجب أن تحلّ بالحوار، بالتفاوض، لا بالأساليب الأمنية أو القضائية، هذا مبدأ أساسي.

في الختام أكرر القول بأنه توجد أشياء ايجابية و أخرى سلبية. الايجابي يجب دعمه و السلبي يجب إصلاحه، و الآفاق التي نتحدث عنها هي رهينة معالجة نقاط الضعف و دعم نقاط القوة. فالمؤشرات الحالية تبدو لي اليوم غير مشجعة. لذلك من واجبا جميعا ، وهي مسؤولية أخلاقية و وطنية، أن نبلغ أولي الأمر بما يجب أن نبلغهم إياه في هذا المجال كل في مستواه و في مجاله: الحزب السياسي و المنظمة و النسيج الجمعياتي و المواطن...إلخ.. كل من موقعه، يجب أن نصدع بما هو حاصل لأن مصلحة الوطن و مستقبل الوطن و مناعة الوطن رهينة ذلك. والسلام عليكم.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

أشكر السيد الطيب البكوش على مداخلته القيمة، وأرحب بالأستاذ المختار الطريفي رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و أحيل إليه الكلمة.

كلمة الأستاذ المختار الطريفي

نحن مع الحوار ولسنا مع القطيعة

شكرا للأخ عبد اللطيف، وأريد أن أشكر في البداية حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على هذه الدعوة الكريمة، وعلى إعطائنا المجال لنتحدث حول آفاق حقوق الإنسان في تونس اليوم. و أعتذر عن مجيئي متأخرا لأن كما يعلم عدد منكم كان من المفروض أن تنظم الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق

الإنسان اليوم وغدا دورة تكوينية لفروع الرابطة حول مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. و هذا المجلس الجديد الذي انتخبت تونس عضوا فيه يتطلب منا أن نعرف دواليبه ووظائفه. لكن للأسف منعنا من تنظيم هذه الندوة. و كما تعلمون كنا قبل أسبوع ننوي تنظيم حوار الحضور فيه كان من المفروض أن يكون أقل مما أنتم الآن، دعونا إليه عددا من الرؤساء السابقين للرابطة و أعضاء هيئات مديرة سابقة و بعض المفكرين للتباحث حول " الرابطة : الآفاق و الواقع "، عسانا أن نتمكن من ضبط خطة داخلية للرابطة، لكننا أيضا منعنا من ذلك.

هذا هو واقعنا الآن، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان محرومة من القيام بأي نشاط، بحجة أن هناك حكم صدر سنة 2001 يمنع الرابطة من أي نشاط باستثناء إنجاز المؤتمر، وعندما نتحرك من أجل إنجاز ذلك تعلمنا مصالح وزارة الداخلية بأن ذلك ممنوع أيضا. وقد نبهنا في بيانات عديدة أن هذا الحكم حكم مدني و لا دخل لمصالح وزارة الداخلية فيه، وهو ما جعلنا نعتقد بأن ما يجري ليس خلافا داخل الرابطة.

بدأت بهذا لأنّ الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تمر بوضعية صعبة جدا. مقرّاتنا في كامل الجمهورية مغلقة، و تحت الحراسة، لا يمكن أن يدخلها أحد بما في ذلك الأعضاء المنتخبين لهيئات الفروع، وهذا منذ سبتمبر 2005 و يتواصل دفع معينات الكراء بشق الأنفس.

لن يعقد المؤتمر إلا بموافقة السلطة

في أجواء هذه الوضعية يُطلب أن نفكر في آفاق حقوق الإنسان في تونس. لا أخفيكم و قد أكّدت هذا لأخي و صديقي إسماعيل بولحية عندما تفضل بدعوتي،

هو أنه من كان في هذه الحالة الراهنة، يصعب عليه أن يتجاوزها للحديث عن آفاق و هو لا يستطيع حتى أن يقوم بأي نشاط مهما كان نوعه بما في ذلك الحوار. هذا لا يمنعنا تجاوزا أن نقول ونواصل الإعلان والتأكيد رغم ما يحصل لنا أننا دعاة حوار : الحوار مع السلطة و الحوار في داخل الرابطة.

الحوار مع السلطة أساسي، و نحن نعلم و تعلمون جميعا أنه لا يمكن أن تحلّ قضايا حقوق الإنسان وأن نتقدم في الدفاع عن هذه الحقوق إلا مع السلطة. نحن نسعى، وهذا شأن يومي، لم نتخلى يوما عن مخاطبة السلطة، سلطة مركزية أو الفروع في الجهات لدى السلطة الجهوية للإشارة للانتهاكات التي تحصل لحقوق الإنسان و نسعى دائما إلى حلّ هذه الإشكاليات و نكتب يوميًا، مثلا: وزارة الداخلية بشكل منتظم، إدارة السجون، الإدارات التي قد تحدث في مجال اختصاصها بعض إشكالات لكننا لا نتلقى عادة أي ردّ.

كذلك قلنا أن المؤتمر- وهذا من طبيعة الرابطة كمنظمة وطنية- لا يمكن عقده إلا إذا بموافقة السلطة. سعينا بكل الجهد إلى أن نفتح الحوار، وطلبنا أن نتلقى بمسؤولين، و قد قابلنا في حينه الأمناء العامين للأحزاب السياسية حاضر منهم الآن بعض الإخوان، وطلبنا أيضا لقاء الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي، وكذلك وزير الداخلية حتى نحاول كما يقال ترتيب الأجواء لعقد هذا المؤتمر . لكن ما جوبهنا به هو الصمت الكامل و إرسال الشرطة بدعوى تنفيذ أحكام قضائية.

حاولنا بجميع الوسائل ومازلنا نحاول. وأكد أنكم اطلعتم على آخر بياناتنا، حيث لم ننفك يوما من القول بأننا على استعداد تام للحوار مع السلطة لكننا نجابه بحائط لا يمكن تسلقه. كذلك كثر الحديث عن الحوار الداخلي، أعلنّا في بيان صدر في أوت بأننا مستعدون للحوار مع كل الرباطيين حالما تفتح مقرات

فروعنا. هذا موجود في بيان صدر حسب على ما اعتقد في 23 أوت الماضي. و عندما توصلنا إلى إمكانية تنظيم مثل هذا الحوار يوم الأحد 3 ديسمبر منعنا من ذلك.

لا ارتقاء إلا بمجتمع مدني مستقل

نحن نعتقد بأنه لا يمكن أن ندافع عن حقوق الإنسان بدون أن يكون هناك مجتمع مدني مستقل و منظمات مدنية مستقلة للدفاع عن تلك الحقوق و للتمييزه إلى ما يوجد من هنات . كذلك لا يمكن أن تكون آفاق حقوق الإنسان في تونس جيدة إذا تواصل هذا التضيق على حرية الرأي و التعبير. و أقولها و كنت دائما أكررها أنه لا يمكن أن تتحقق أي من الحريات الأساسية بدون أن تتحقق مثلاً حرية الصحافة، وأن يمكن المواطن من التعبير عن رأيه بكل حرية و أن تتمكن الصحف من الصدور بحرية. وهذا قلناه في تقاريرنا السنوية حول حرية الصحافة في اليوم العالمي لصحافة في 3 ماي. عندما نرى أن وكالة الاتصال الخارجي تحتكر الإعلانات العمومية الموجهة للصحف و وتوزعها على قدر درجة الولاء، نقول أن هذا لا يخدم الصحافة لماذا .

لا يمكن أن نتحدث عن الآفاق الرجبة التي نتمناها لبلادنا إلا عندما نقرّ بأن القضاء هو الضامن لمجمل الحريات، حريات المواطن الفرديّة و الجماعية. وهذا القضاء الضامن لمجمل الحريات لا يمكن أن يقوم بهذا الدور إلا إذا كان مستقلاً. أعود أيضا هنا إلى ما قاله الدكتور الطيب البكوش منذ قليل، حسب المعايير الدولية المتعارف عليها. يجب أن نصل إلى الحد الأدنى من تلك المعايير .

لا يمكن أن تكون آفاق حقوق الإنسان رحبة إلا إذا تمّ وضع حد لقضية المساجين السياسيين. لا يمكن أن نواصل إغماض عينيها عن هذا الواقع و نقول أن ليس هناك مساجين سياسيين الآن. وهذه المبادرات لإطلاق سراح عدد منهم مهمة و ايجابية و نتمناها، ولكن لا بدّ من طيّ هذه الصفحة نهائيا و سنّ عفو تشريعي عام ، و هذا المطلب أجمعت عليه تقريبا كل القوى الوطنية تنقيّة للمناخ السياسي في البلاد. و عندما أقول سن العفو التشريعي العام فإنّه يشمل الجميع، الذين مازالوا في السجن و الذين خرجوا منه ولم يتمتعوا بحقوقهم المدنية و السياسية، و مازالوا يعانون من هذه الوضعية: من المراقبة الإدارية و غيرها و على اختلاف مشاربهم، و نرجو أن يتم هذا.

تحسنت السجون ولكن

بالنسبة لوضعية السجون، نؤكد بأنها تحسنت كثيرا في المدة الأخيرة لكن مازالت هناك أشياء لا بدّ من تداركها، لماذا نقول هذا ؟ .لأننا نرى أنه بإمكان بلدنا في مجال حقوق الإنسان أن تكون أحسن بكثير مما هي عليه الآن. و أستشهد مرّة أخرى و يعذرنى في ذلك الدكتور الطيب البكوش عندما قال " إن صورة تونس يمكن أن تكون أكثر لمعانا و أكثر إشراقا عندما يتم احترام الحدود الدنيا المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان"، و منها حق التنظيم و حق تأسيس الجمعيات و القيام بأعمالها بكل حرية و استقلالية، و غير ذلك من الحقوق التي تمكن المواطن من المشاركة في الحياة العامة. و نحن نتحدث في الذكرى 58 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، و هذه الحقوق كلها جاءت في هذا الإعلان، و عندما نتحدث عنها يقولون " إنكم تعملون في السياسة". هذه المطالب ي في صلب حقوق ، و من يقرأ العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المعاهدة الدولية لمناهضة أشكال التمييز ضد المرأة، سيتأكد من ذلك.

لذلك أقول في بداية الاجتماع و يمكن العودة إليه بعد قليل، أن في الملخص، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منظمة مستقلة و ستبقى كذلك أمام جميع الأحزاب في السلطة و في المعارضة و في غيرها و ستعمل للمساهمة مع غيرها لتكون آفاق حقوق الإنسان أحسن مما هي عليه الآن و هي مستعدة لذلك بان تتحاور مع الجميع وخاصة مع السلطة في إطار احترام الاستقلالية. و شكرا للجميع.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

شكرا جزيلا على هذه الكلمة و أحيلها للأستاذ شاذلي بن يونس ليحدثنا من جهته عن حقوق الإنسان ، و أرجو أن يحترم الوقت و ليتفضل.

كلمة الأستاذ الشاذلي بن يونس

ما بني على باطل فهو باطل

لا وجود لاختلاف بيننا جميعا حول المفاهيم، أو حول الجوانب الإيجابية و الجوانب السلبية. وحتى لا أكرر ما قاله الدكتور الطيب البكوش، فإني سأعرض إلى ما سمي بأزمة الرابطة. ما من شك في أن الرابطة منظمة مستقلة حرة منذ نشأتها، مستقلة عن الأحزاب السياسية ، عن السلطة، مقيدة بشيء وحيد وهو الميثاق العالمي لحقوق الإنسان و مبادئها، ثم كذلك القانون الذي أنشأها والنظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الثاني للرابطة.

منذ نشأة الرابطة في 9 ماي 1977 ، وهنا أحيي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، إذ أن من أنشأ هذه الحركة لعب دورا كبيرا في تأسيس الرابطة. و كنت شاهدا على ذلك لصدقاتي و علاقاتي مع عدد كبير من المؤسسين. ولكن لم تكن هذه الحركة فقط أومن كان باعثا لها هو من لعب دورا في إنشائها، بل أطراف أخرى لعبت أيضا دورا و اخصّ بالذكر دستوريين موجودين آنذاك يؤمنون بحقوق الإنسان، مع دعم من الاتحاد العام التونسي للشغل و غيرها من المنظمات التي كان عددها قليل في المجتمع المدني آنذاك.

الرابطة مثال الحكم

خلقت و ولدت هذه الرابطة على أساس اتفاق بين جميع التيارات المتواجدة آنذاك بدون إقصاء لأي اتجاه كان. و كنت دائما أتمنى أن تبقى الرابطة فوق جميع الاتجاهات و التيارات، لأبي شخصا أعتبر الرابطة مثال الحكم الذي لا يمكن أن يكون في نفس الوقت حكما و طرفا في اللعبة.

و لكن شأن الحياة و إن كل إنسان له ميولات وأفكار وله إيمان باتجاه ما و هذا محبّب . فمبادئ حقوق الإنسان تدعم لاختلاف الرأي ، ولكن عندما يتحمّل أهدنا مسؤولية في هيكل مثل الرابطة لا بدّ أن يرتفع عن هذه الاتجاهات، وأن يناضل و يدافع من أجل المبادئ الأساسية. عندما نتكلم عن آفاق حقوق الإنسان في تونس فإن السبب الأساسي الذي من أجله تمّت دعوة هذا الجمع الكبير من طرف حزب من الأحزاب التونسية الموجودة في تونس، السبب هي الأزمة التي تتخبّط فيها الآن الرابطة. و السؤال المطروح ما هو سبب الأزمة؟.

المشكلة بدأت مع المؤتمر الخامس

أقوال كثيرة و إشاعات متداولة، ثمة جهل و أستسمحكم بهذه العبارة بموضوع الأزمة. وبقي الأمر و كأنه مشكلة بين الرابطة و السلطة، ولكن نسي الجميع متى انطلقت هذه الأزمة ؟. انطلقت أثناء مداولات المؤتمر الخامس لسنة 2000 . لماذا لم تنطلق قبل هذا التاريخ عند تأسيس الرابطة في ماي 1977 ؟. يعود الفضل في ذلك إلى الوفاق الذي كان متواجدا داخل الرابطة و في الهيئات المديرة المنبثقة من المؤتمرات السابقة. و الوفاق فيه تمثيل لعدة اتجاهات و لعبت عدة أطراف أدوارا في هذا الموضوع. و الوفاق يقتضي نوعا من اللعبة السياسية داخل المنظمة. و لكن منذ نشأتها لم يقع احتكارها من أي طرف. و دخلنا المؤتمر الخامس و كنا نعتقد بأن هذا المؤتمر عقد بعد صعوبات كبيرة في إنجازة نتيجة عدة إشكاليات لا تخفى عليكم .

انعقد هذا المؤتمر و كنت أتمنى أن يخرج بوفاق. لم يتمّ الوفاق و أبعده طرف وهو الحزب الحاكم . أبعده من الهيئة المديرة و كان منطلقا لهذه الأزمة لماذا ؟ لأن من لا يرضيه نتائج المؤتمر يبحث عن الخروقات، عن الأشياء التي تبطل نتائج هذا المؤتمر.

المؤتمر الخامس سنة 2000 تمتّ دعوته بشيء من السرعة، لم يحترم فيه النظام الداخلي للرابطة. لم يتم احترام القانون الأساسي الذي يتطلب تجديد هيئات الفروع قبل انعقاد المؤتمر، و المؤتمرون لا بدّ أن يكونوا من هيئات الفروع التي وقع تجديدها مع إضافة ممثل عن كل 50 منخرط لكل فرع. فهذه الفروع لم تجدد و جد من لم ترضيه نتائج المؤتمر ضالته في هذا الخرق الواضح و الصريح.

نشرت القضايا في المحكمة و هناك أحكام لا أريد الدخول في تفاصيلها. الشيء الواضح أنه كان علينا الرجوع للقانون الأساسي للرابطة بالدعوة لتجديد الفروع قبل المؤتمر. وقضي بإبطال أعمال المؤتمر أي أن الهيئة المنبثقة عن هذا المؤتمر باطلة، و الناس الذين سرروا لهذه القضايا تقدموا شوطا آخر بالمطالبة بتعيين متصرف قضائي على الرابطة و تمّ تنصيبه و بطبيعة الحال، والهيئة التي قضي بإبطال انتخابها حاولت الدفاع عن نفسها. استأنفت هذا الحكم الذي اقر الإبطال وأعطى مهمة التصرف القضائي للهيئة المنبثقة من المؤتمر. و لكن غيرت مفهومها أن تكون وظيفتها متصرف قضائي مهمتها الدعوة لعقد مؤتمر في ظرف سنة. أي على هذا المتصرف أن يتلافى الخروقات السابقة و يقوم بدعوة الفروع لتجديد هيئاتها، وأن تنتخب الهيئات فروعها، وأن يتمّ انتخاب ممثل عن كل 50 منخرط و أن تدعو لمؤتمر بعد ذلك. و كان بالإمكان القيام بذلك في سنة. لكن ما حصل أن المسألة طالّت و لم يتم دعوة الفروع لا في 6 أشهر و لا في سنة و لا في 3 سنوات. ثمّ بدأت التحركات من جديد لأن هناك جانب يعتبر أنه مهضوم الجانب و قضي لصالحه و هناك من هو متمسك بالبقاء فوق الكرسي المسير للرابطة متجاهلا أنه من كان سببا في جعله متصرف قضائيا في استئناف الحكم المبطل للمؤتمر .

الهيئة المديرة تخرق القوانين

بدأت التحركات القانونية إلى غير ذلك و فوجئنا أن من أوّتمن للدعوة إلى مؤتمرات الفروع في ظرف سنة يقوم بعملية مسح لتجديد الاخرافات، أقل ما يقال أنها مخالفة لأبسط مبادئ القانون و مع هذا كنّا على استعداد لعقد المؤتمر و تجديد الفروع. وما جاء في وثيقة تجديد وثيقة الاخراف لا بدّ من أن يلتزم بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للرابطة و بمقررات المؤتمر

الوطني الخامس. أولا الانخراطات في الرابطة لا تتم إلا في مسألتين : الميثاق العالمي لحقوق الإنسان و ثانيا النظام الداخلي و القانون الأساسي للرابطة و لا مجال لإضافة أي شيء آخر. شعر الكثير بالتتململ في هذه الإضافة و لنا مطبوعات قديمة تدل على ذلك.

لماذا إضافة الالتزام بمقررات المؤتمر الخامس و الحال أن الأزمة حاصلة بين المؤتمرين، و من بين المنخرطين مجموعة متمسكة ببطلان المؤتمر وقد قال القضاء كلمته؟. لماذا يحير الجرح من جديد و نضيف الالتزام بمقررات المؤتمر ؟ رغم أنه لا وجود لها وأجلت و كنت حاضرا و لم تنبثق إلا توصيات...ماذا حصل؟ المجموعة المحكوم ضدهم قبلوا بتجديد الانخراط بينما المجموعة التي تعتقد بأن المؤتمر باطل رفضت، و تم شطبها، و حرّم أفرادها من تجديد انخراطهم. وكنا نظن أن المسألة ستتوقف عند هذا الحد و تتم مؤتمرات الفروع. ولكن بعد الفرز، اتضحت الفروع المساندة لهذا الشق و ما هي الفروع المساندة للشق الآخر. وهنا جاء قرار آخر مخالف للقانون و الذي كان سبب بروز الأزمة الحالية التي تعاني و تقاسي منها الرابطة الآن. لماذا ؟ لأن الهيئة المديرة المنتسبة للمتصرف القضائي و المكلفة بتجديد الفروع قبل المؤتمر و الاكتفاء بالمنخرطين القدامى دون فتح الباب للمنخرطين الجدد لأن كل طرف سيحتج و يقول بأن الطرف الآخر يريد اكتساح الرابطة. المنخرطون القدامى لهم فقط الحق في تجديد انخراطهم و في نفس المطبوعات، ثم يقع تجديد الفروع، لكن فاجأنا المتصرف القضائي بأمر و قال: نظرا لكون البرلمان الأوروبي أعطى منحة لتعصير هيكل الرابطة فاقدر دمج الفروع للتقليص من عددها. و هذه مسألة غريبة لأن من عادة الأحزاب و الجمعيات أن تطوّر و تمي عدد أعضائها.

حاولنا إقناع المسؤولين على تنظيم المؤتمرات مع إبقاء كل الفروع. وذكرنا أن هذه العملية مخالفة للقانون الأساسي و النظام الداخلي إذ لا يمكن دمج فروع و إزالة أخرى. كذلك خرجنا بأزمة في المؤتمر الخامس بسبب مخالفة عدم تجديد الفروع بإبطال أعمالها قضائياً، وليس من مصلحتنا الدخول في أزمة جديدة. لذلك طالبنا بالإبقاء على الفروع و أن تقع المؤتمرات كما هي و أن ندخل المؤتمر بنفس الأغلبية الموجودة في المؤتمر الخامس. لكن تمادوا في ذلك و تمسكوا بقرارهم، وأكدنا على أن الرابطة عليها أن تكون أكثر هيئة تحترم القانون. قلنا أننا لا نرغب في الدخول إلى متاهات جديدة، فالفروع التي رفضت الدمج لم يسمع صوتها وأجبروا إما على الموافقة على الدمج أو إلغاء الفروع و هذا ما حصل. وهنا أمام أمرين فإنه علينا إما الانسحاب من الرابطة أو الدفاع عن هذا المكسب و تم نشر قضايا ضد المتصرف القضائي و هي الهيئة الحالية، فتم الحكم بإبطال قرار دمج الفروع. لكن واصلت الهيئة رغم ذلك عملية الدمج و قررت أن يعقد المؤتمر بالفروع المندمجة وحرمان الفروع غير المندمجة من المشاركة في المؤتمر. ما من شك في أن الذي يمسك حكماً في إبطال المؤتمر الخامس و في إبطال عملية الدمج يخول له بإتمام أعمال المؤتمر لأنه إذا انعقد سيبقى عند الهيئة مطعون في شرعيتها قانونياً و ندخل في قضايا جديدة و ندخل في أزمة لا نهاية لها. و هناك من يقول أن هناك اتجاهاً معيناً احتكر الرابطة، إذ أصبح المشكل قائماً و الأزمة قائمة.

أنا أطالب باحترام القانون الداخلي

و رأيي الشخصي آفاق الرابطة في أزمة- وأنا المعروف عني أنني محام لست مع أي طرف كان- لكن عندما تقرر حل فرعي لم يعد ذلك مقبولاً. ورئيس الرابطة كتبت له و حاورته و رغم تدخل شخصيات رابطة في الوساطة بيننا،

فيتمقرر عقد لقاء لكن الأستاذ المختار لا يأتي، و هذا السيد عبد اللطيف شاهد على ذلك. لم نتقابل سابقا و لم يحدث إلا اليوم، و اشكر حركتكم التي لعبت هذا الدور كواسطة خير. و كنت أستغرب من عديد الناس الذين يسألونني: "ماذا يا أستاذ هل قلبت الفيستا" ؟ أقول أن "الفيستا" هي نفسها لم أغيرها . و هناك من يطلب مني بعد عرض المشكلة أمامه بالقول " عليكم إيجاد حل" لكن المشكلة مع من ألقى الحل ؟. لقد كاتبتة ، كلمته، فوعدني بلقاء لعرض الخلاف لكن لم يحصل، تدخلت شخصيات و عقدت اجتماعات و هذا ليس سرا فيهما: سعدون الزمرلي، محمد الشرفي، محمد الناصر، توفيق بودربالة، عبد اللطيف الفوراتي و أحمد ونيس. تحاورنا، ومنهم من عاتبني على موقفي و كان ردي أن قانون الرابطة انقلب وأنا من الناس من لا يريد ذلك، و عند توضيح المسائل كان اتفاقهم بدعوة السيد المختار و كان طلبي احترام القانون الداخلي للرابطة فقط. وإذا رغبوا في تغيير القانون فلا يكون ذلك إلا أثناء عقد المؤتمر ليصبح للهيئة المديرية الحق في دمج أو إنقاص الفروع و تغييرها. لكن اليوم القانون الحالي لا يمكن للهيئة المديرية التصرف في الفروع لأنه إذا سمح لذلك فيصبح لها السلطة للتخلص من كل فرع لا يعجبها .

فالغاية من تحركنا هو الدفاع عن إبقاء الفروع وأنا شخصا هناك من يشير أني سبب في الأزمة، أطالب فقط بتطبيق القانون و أن لا آفاق للرابطة إلا باحترامها للقانون الأساسي و النظام الداخلي . و أنا شخصا أتمسك بذلك و مستعد في هذا الإطار لكل حساب أو اتفاق سيتم احتراماما للقضاء و الابتعاد عن الطعن فيه لأنه من الواضح أن الطالب في السنة الأولى حقوق يدرس أن ما بني على الباطل فهو باطل.

وأقول في الخلاصة ، أنه علينا أن نبدأ بحل الأزمة بتنظيف بيتنا داخليا ثم يمكن أن نواجه أي خطر خارجي يهدد الرابطة. و شكرا.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

ننتقل بسرعة للسيد محمد بوشيجة.

كلمة السيد محمد بوشيجة

أرجو أن لا تطول أزمة الرابطة

شكرا و باختصار شديد أشكر السيد عبد اللطيف الفوراتي و شكري لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين على هته المبادرة التي نعتبرها تكملة لما تقوم به بقية التنظيمات السياسية و الحقوقية. و هذا يدخل في اعتقادي في إطار توفير أكثر من فضاء و لو أن مقرات الرابطة مغلقة اليوم، تكلم رئيسها بكل حرية في هذا الفضاء أكثر من فضاء للحوار و التعمق في التفكير الجدي لمعالجة مختلف القضايا السياسية بكل حرية و بعيدا عن بعض الحسابات الضيقة أو الحسابات التي لا تخدم أهداف التقدم و المناعة و تأسيس التعددية و الديمقراطية و صيانة و تطوير حقوق الإنسان.

موضوع هذه الندوة هو في صلب اهتمامات النخب الفكرية و السياسية في البلاد و هي آفاق حقوق الإنسان في تونس اليوم. لا أعتقد أن موضوعا يشغل الرأي العام الوطني طيلة 30 سنة الماضية أكثر من موضوع حقوق الإنسان و موضوع الإعلام الذي خصصت له حركة الوحدة الشعبية هذا الصباح ندوة.

لا أعتقد أن حزبا في تونس أو مثقفا لا يعطي هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام. وأعتقد أنه من الضروري تشخيص وضع حقوق الإنسان في تونس تنظيرا و ممارسة قبل الحديث عن الآفاق و التشخيص لا بد أن يكون موضوعا لا يتغافل عن الايجابيات دون السقوط في الرضا عن النفس و لا يتغافل كذلك عن السلبيات. و لا أريد أن أطيل كما طلب مني رئيس الجلسة ، فأنا أفضل الاستماع إلى هذه الطاقات و الإطارات الحاضرة معنا. وأكد مرة أخرى أن لا مستقبل لبلد إذا لم تتطور تشريعاته و تطبيقات تلك التشريعات على الدوام. و أرجو في النهاية أن لا تطول أزمة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لأننا نعتبرها مكسبا وطنيا و ليس شعارا يرفع و هي حقيقة مكسب وطني. و أن يحتكم الجميع للحوار داخل المنظمة أولاً ثم داخل المجتمع المدني و مع السلطة السياسية كما صرح بذلك منذ حين صديقي المختار الطريقي، مضيفا بأنه على استعداد كامل للدخول في حوار مع السلطة من أجل حل مشكلة الرابطة التي تبقى كما قلت مكسبا وطنيا و مؤسسة لا تزال تونس في حاجة إليها لنشاطاتها المتعددة للتثقيف و الدفاع عن حقوق الإنسان.

و في الختام أقول كما قال الدكتور الطيب البكوش و الذي أشكره على المداخلة القيمة أن ننتقل مما هو موجود اليوم و نرسم تطورات تخدم مستقبل حقوق الإنسان و بطبيعة الحال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وشكرا.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

شكرا و أحيل إليه الكلمة إلى الأخ نوفل الزيايدي.

كلمة السيد نوفل الزيايدي أن الأوان لتعطينا الرابطة مكانتنا

أتأسف لعدم بقاء الأخ مختار الطريقي للاستماع إلينا أولا. أعتبر هذه الندوة مسألة إيجابية وحتى وإن كانت مقرات الرابطة مغلقة فإنه كان من الممكن جمع الأمناء العاميين السابقين للرابطة ورؤساء الأحزاب للقيام بمثل هذه الحوارات للخروج من هذا المأزق ، لأننا تحدثنا عن العولمة و انعكاساتها و على البطالة و لاعقلانية و المجتمع المدني و تأطير الشباب. و قضية الرابطة، قضية رئيسية و جب الخروج من أزمتها حتى نناقذ شبابنا الذين ليس لهم مكان في الرابطة من الوقوع في التطرف سواء يميننا أو يسارا و لكي ندافع عن تونس ديمقراطية و تقدمية.

المسألة الأولى: إنني من الممضيين على النداء الرابطي و كنا اعترفنا بشرعية الهيئة الحالية للرابطة و أنها مكسب من مكاسب تونس و أنها تقف و يجب أن تقف ضدّ الانتهاكات لحقوق الإنسان.

لقد وقفنا مع الرابطة عندما كنا نناضل في الجامعة ضد قاتون الجمعيات و دفعنا الثمن غالبا. وقفنا مع الرابطة في المؤتمر الرابع و كذلك في المؤتمر الخامس، أن الأوان للرابطة أن تعطينا مكانتنا ،فإلى متى نحرم من الانخراط بها خلافا للقانون الأساسي و النظام الداخلي - يجب أن تحترم في ذلك إرادة مناضليها و قرارات المجلس الوطني و إرادة الشخصيات و إرادة القانون. و اليوم هناك حقيقة فلماذا لم تفاوض الهيئة المديرة نوفل الزيايدي و مراد علال و عبد الرحمان كريم و مناضلين ينتمون إلى التجمع إلى غير ذلك و هم رابطيون . توجهنا إلى القدماء لتذكيرهم أن الهيئة لا تحترم القانون الداخلي

للرابطة و قامت بتحالفات منها ضد النظام لكنكم لا تحترمون القانون الأساسي. و توجهنا إلى السلطة لتتفاعل مع مبادرتنا علنا و ليس في الظلام لكي تعقد الرابطة مؤتمرها و تسترجع مكانها الطبيعي و هذا حقنا و ليس " مزية"، لأننا ندافع عن حقوق الإنسان و العقلانية و استقلال البلاد و عن الاقتصاد التضامني و القضايا ضدّ العولمة. لسنا حزبا سياسيا أو حزبا راديكاليا لكن الرابطة لم تستجب لمبادرتنا.

نحن طلبنا فقط باحترام القانون الأساسي و النظام الداخلي. طالبنا بذلك السيد رئيس الرابطة دون اللجوء إلى القضاء، و هنا الفرق الجوهرى: حسان التوكابري لم يذهب للقضاء رغم ما حدث في المؤتمر من تجاوزات . طالبنا بحوار رابطي - رابطي لكن لم تقع الاستجابة لنا.

تتعللون بقضيتكم مع السلطة، فلماذا لا تجيبون أنه ليس لكم مصداقية مع السلطة ! لماذا تكيلون الاتهامات إلى أصحاب المبادرة و لماذا تقولون أن نوفل الزبيدي لا نتفاوض معه و غيره لا نتفاوض معهم لأنهم من أتباع السلطة و رؤوف النصيري تجمعي و غيرها من التهم، وهذا ممّا أدى إلى لخبطة أوراق الهيئة المديرية. لا تريدون التفاوض معنا فإننا نحن كذلك لن نتفاوض معكم مستقبلا. فإذا لم تحترموا القانون الأساسي و النظام الداخلي و إذا لم تفتحوا باب الاتخراط المعلق منذ سنة 1993 لكل من ناضل في الجامعة من أجل الحريات و الديمقراطية أمام السلطة. و ناضلت ضد الاتجاه الإسلامي و التطرف الديني اليوم يتحالفون معهم و يغلقون بالمقابل باب الاتخراطات علينا و على الأجيال الجديدة.

قضايا عديدة مطروحة للنقاش : قضية التمويل و قضية الدمج وتقليص عدد الفروع من 41 فرعا إلى 24. ففرع باب البحر من 2002 - 2003 و رئيسها محمد التومي راسلكم للحوار و رفضتم ذلك.

نحن لنا تجربة سياسية و معتزون بذواتنا و نفتخر بذلك و لنا الثقة في أنفسنا ، فالإرهاب المعنوي و الفكري و التخويف و التجريح و منطقتكم "البوشي" يا مع الإرهاب يا مع الامريكان ! في تونس، لنا نمط جديد يخل بالعمل السياسي و النقابي و النضال من أجل حقوق الإنسان و الاستجابة لاحتياجات الشعب التونسي و الشباب و الرؤى المستقبلية. فمنطق " معانا أو مع السلطة" مرفوض ن فنحن نريد أن نكون معكم و نريد أن تكون يدنا مع يديكم و نريد أن نحترمونا و نحترمكم و نريد تطبيق القانون الأساسي و النظام الداخلي. و نريد أن ينعقد المجلس الوطني في آجاله و أن تنشط فروع الرابطة في ظروف طبيعية، و نريد أن تتحمل الرابطة كرابطة و الأحزاب كأحزاب ، لكن أنتم أخطأتم في حق أصحاب المبادرة وجرمتمونا و أردتم أن تسوقوننا كالتعاج: من دمج الفروع أنتم أم السلطة، من قلص من عدد المنخرطين أنتم أم السلطة؟.

أريد أن تكون الديمقراطية في بلادي، أتمرد في بلادي، أتحالف مع القوى الديمقراطية ببلادي، الشعارات لا تعنيني، زيارات مسؤولي الدول لا تعنيني ، ففروع تاكلسة، وقرمبالية و باب بحر اقرب إلي من البرلمان الأوروبي. فالروح الوطنية و الوحدة الداخلية قبل العوامل الخارجية من فرنسا وبروكسال، ف ساعتنا ليست معدلة على برلين ، أو على باريس.

نقطة ثانية، نحن إلى جانب هذا و في الأخير لنترك أوضاعنا الداخلية بيننا لكنني أنا مدافع على حق الرابطة، فلننا مع أي انقلاب و متمسكون بالمبادرة.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

شكرا للأخ نوقل الزيايدي و الكلمة الآن للأستاذ بشير بن سلامة .

كلمة السيد البشير بن سلامة

علينا أن نرسخ الحقوق الثقافية

شكرا، أنا استمعت إلى محاضرة الدكتور البكوش التي افتتح بها الحوار و في أول الأمر، أتوقف عند كلمة آفاق ، فالدكتور البكوش كعالم ألسني و لغوي، رأى أنها كلمة تحيلنا على استشراف المستقبل...لن أدخل في هذا الحوار لأن في الواقع أصبحت مسألة أفق مما يستدعي منا أن ننظر إلى آخر النفق أولا .

في الواقع، أركز على حقوق الإنسان من ناحية معينة و هي الحقوق الثقافية، فعهد الحقوق الثقافية له أهمية كبرى و لو أعلن عنه بعد مدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. عندما أجلت القمة العربية بتونس وقع نقاش كبير و تدخل البعض و منهم حسنين هيكل و نجيب محفوظ و قالوا أن المسألة قبل كل شيء ثقافية . فالعقليات الموجودة في عالمنا العربي الإسلامي و التي عبر عنها بعض المفكرين رأت تاريخنا يخضع إلى تيار أركولوجي. فالحل بالنسبة لكل مشاكلنا و خاصة في مجال حقوق الإنسان و خاصة في برامج التعليم أن نثبت الحقوق الثقافية و نعطيهما مكانتها لأنها ترتكز على القيم الثقافية التي لا تخضع لا لتطرف الديني و لا للعصبية و لا للأحزاب و لا أي شيء آخر. فالحل ثقافي قبل كل شيء.

و رغم أنني لست مختصا في حقوق الإنسان، ولكن المشكل الحقيقي هو في الحقوق الثقافية، و أشكر صديقي إسماعيل بولحية الذي أعطاني حقا من

الحقوق الثقافية و هي المشاركة في الحياة الثقافية التي في كثير من الأحيان محدودة . لي ملاحظة بالنسبة للرقابة تعقيبا على الدكتور البكوش. قانونيا لا توجد رقابة في القانون التونسي حسب ظني. لنا قانون الإيداع الشرعي و هو وصل يعطي على كل إنتاج صحفي أو كتاب و ليس له الحق بإيقاف العمل و الرقابة هي في السينما حسب ظني.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

الكلمة للأستاذ مختار الطريقي ليعقب.

تعقيب الأستاذ المختار الطريقي

المعذرة لأن لي التزام يجبرني على مغادرة القاعة و أعلمت الأخ إسماعيل قبل أيام.

توجد أشياء كثيرة قلت لن أعود إليها، لكن سأرد على بعض النقاط فقط. أولا: حول المؤتمر الخامس و هذه مسألة الوفاق خلال المؤتمر الرابع ، تقدمت قائمتان انتخبت قائمة و أزيحت قائمة أخرى بالتمام و الكمال، قلنا أن هذه ديمقراطية.

حرصنا على أن يوجد تجمعي بيننا

و في المؤتمر الخامس، حرصنا على أن يكون أحد الإخوة من التجمع ضمن قائمة الوفاق الرابطي وهو الأستاذ إبراهيم جدلة، الذي أعلننا يوم التصويت أنه أتمته تعليمات للاتسحاب منها، و معنى ذلك أن التجمع الدستوري

الديمقراطي قرر عدم الدخول في الوفاق مع بقية الأطراف و أتحدى أي كان أن يعارضني في ذلك.

ثانيا، نحن لم نقص أحدا و تم الانتخاب، والمؤتمر نظمته الهيئة السابقة التي لم أكن عضوا فيها . نظمته الهيئة المديرة برئاسة الأخ توفيق بودريالة و من بين أعضائها الأستاذ عبد الرحمان كريم وتم الاتفاق مع السلطة بالنسبة لمن يشارك في المؤتمر.

منذ 2 نوفمبر 2000 كان أول من طعن في شرعية المؤتمر هو الأمين عام للتجمع، وذكر بأن هناك قضية سترفع ضد الرابطة. حصل ذلك قبل أي طعن من أي رابطي. فالسلطة إذن هي من طعنت في الرابطة، وبدأ منذ ذلك الحين رفع القضايا على الرابطة التي بلغت 34 قضية، و لم نربح أي واحدة منها. والصحافيون الحاضرون هنا يعرفون الأجواء التي دارت فيها هذه المحاكمات حين نمنع من الحضور و نحن الطرف المدعو حتى لا أقول أكثر من ذلك.

قبل الفروع ودمجها، لم يعجب السلطة ما صدر من المؤتمر رغم أنها هي التي مولت المؤتمر بمنحة رئاسية، فهي التي تفاوضت حول الترتيبات العملية و تقول بعد ذلك أن المؤتمر لم يعجبها فهذه هي القضية الحقيقية.

يقول أحد المتدخلين، كلفت الهيئة بمهمة المتصرف القضائي، الحكم القضائي لا ذكر فيه بأن الهيئة تقوم بدور المتصرف القضائي. وأضاف المتدخل بأن الرابطة كانت تعيش في وفاق تام مع السلطة. يتذكر الأخ عبد الرحمان كريم، أنه سنة 1992 أغلقت الرابطة طيلة 10 أشهر بعد صدور قرار تنقيح قانون الجمعيات و تصنيف الرابطة و لم يكن في ذلك الوقت مختار الطريقي، أي أن السلطة لا تريد رابطة مستقلة، فلا حول و لا قوة إلا بالله.

مسألة أخرى لا بد من ذكرها، أن البرلمان الأوروبي أعطانا منحة مالية لدمج الفروع،. النصوص لا تزال موجودة، حيث تشكلت لجنة لإعادة الهيكلة قبل المؤتمر و أوصت في المؤتمر المجلس الوطني على إعادة هيكلة الرابطة. و اجتمعت مجالس وطنية عديدة وافقت على إعادة الهيكلة. أما الإخراطات فكننا نرغب في فتحها من جديد لكن قال هؤلاء لا مجال لذلك لأنكم في هيئتك ستدخلون أنصاركم و يقال الآن أننا أغلقنا هذا الباب.

ثم توجد نقطة حساسة عندما ذكر أحدهم أنه تم إغلاق فروع فيها تجمعيون، هذا غير صحيح لأنه الطيب البكوش كان رئيس فرع المنزه و معه فرع العمران و كانوا من الحركة الديمقراطية و أصبحوا فرعا واحدا. في عملية انتخابية ألغينا 14 من الديمقراطيين من جملة 21 من أعضاء الفروع ولم نبق إلا على 7 فقط. ففي المرسى و حلق الوادي كانوا أيضا من الديمقراطيين و أصبحوا في فرع واحد. و اليوم نستطيع و نتحدى أيا كان أن نضع ورقة أماننا و نرى النسبة التي فقدها هذا الجانب أو ذاك، و سترون لو كانت العملية قد تمت لأسباب، لأبقينا الوضع على ما كان عليه، بدليل أن ذلك الوضع هو الذي مكننا في المؤتمر الخامس من انتخاب هيئة مديرة مستقلة.

من جهة ثانية وأستشهد هنا بالأستاذ عبد اللطيف الفوراتي، أن رؤساءنا السابقين طلبوا منا و بعثوا لنا مقترحا قبلناه حرفيا. أليس كذلك سيد عبد اللطيف ؟ لكن الطرف الآخر الذي كان يتحدث هو الذي رفض، و نسأله إلى الآن وقد كان مقترح لجنة المساعي الحميدة التي ترأسها الدكتور سعد الدين الزمرلي كتابيا و إجابتنا كانت أيضا مكتوبة. و الآن يقال أننا رفضنا التوجه إلى القضاء. لماذا يقال نحن رفضنا و نحن عبرنا عن تحفظنا منذ اليوم الأول و منذ أن أعلن الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي و أن القضاء سببت

في هذه المسألة . نعم تحفظنا على ذلك لمعرفةنا و معرفتكم جميعا بأنه في مثل هذه القضايا لا حول ولا قوة إلا بالله حتى لا أقول شيئا آخر. الأربعة و الثلاثين قضية التي سجلت ضدنا، حتى لو كانت المؤيدات غير موجودة في الملف يحكم ضدنا.

بالنسبة للقانون الداخلي و النظام الأساسي في مسألة دمج الفروع نؤكد على أنه لم يدمج أي فرع إلا بعد الحديث مع المنخرطين، ولم يدمج أي فرع إلا بأغلبية الحاضرين في مؤتمره. كان بالإمكان إنجاز بعض المؤتمرات بمن حضر إذا لم يتوفر النصاب في المرة الأولى. كل المؤتمرات التي وقعت كانت بحضور الأغلبية و هذه الأغلبية وافقت على ذلك، و القانون الأساسي و النظام الداخلي يمكننا من ذلك لأن القانون الأساسي يقول في الفصل 16 لمن لا يعلمه، يقول وأن الهيئة المديرية تتصرف في شؤون الجمعية باستثناء ما حدد من مهام للمؤتمر الوطني. ماذا حدد للمؤتمر ؟ التقرير الأدبي و المالي و انتخاب الهيئة المديرية، فيما عدا كل الصلاحيات محددة للهيئة المديرية بنص القانون الأساسي: من مهام الهيئة المديرية خلق الفروع، و القانونيون الذين يقومون بذلك و يخفونه في كثير من الأحيان يعلمون ذلك، يعلمون قاعدة توازي الأشكال **le parallélisme des formes** . من يقوم بالإجراء هو الذي يقوم بنقله، السلطة التي لها سلطة التعيين في موقع هي التي لها سلطة و أنت يا أستاذ بشير كنت وزيراً و تعرف أن سلطة التعيين هي سلطة الطرد دون أن يكون ذلك منصوحاً عليه بالضرورة في نص ما لأن هذا هو توازي الأشكال.

يقولون أنه كان من المفروض التوجه للأمناء العاميين، توجهنا للمنظمات و السيد محمد بوشيحة الذي هو بجائبي كم مرة زرته؟ توجهنا للمنظمات ،

توجهنا للجميع بمن فيهم الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي. أما الآن و الرابطة لا يمكن لها أن تعقد اجتماعها الذي كان مقررا يوم الأحد الفارط ، في حين أن من الأسماء التي وجهت لها الدعوة بعض الذين يخالفوننا الرأي مثل السيد عبد الرحمان كريم و السيد عبد الوهاب الباهي و السيد المنصف الشابي و غيرهم كثير لنتناقش بهدوء هذه القضايا. يمنع علينا الاجتماع في مقر الرابطة، ونمنع من التحاور، ثم يقولون بأننا نرفض الحوار، سبحان الله. شكرا و أعتذر مرة أخرى إن كنت أزعتكم وعلني المغادرة.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

شكرا للسيد مختار و أرجو الاختصار قليلا في المداخلات و الكلمة للسيد الشاذلي.

كلمة الأستاذ الشاذلي بن يونس لا بد أن يقع تنازل من الطرفين

لما تدخل رؤساء الرابطة القدامى لمحاولة إيجاد حل اجتمعت معهم 5 مرات وفي كل مرة يقال لي أن السيد مختار سيحضر لإيجاد حل بيننا. أجيء في كل مرة و أحضر معهم لكن السيد مختار يتغيب أسأل فيقال لي وأنه يعتذر. السيد المختار يقول أنه لم تتم دعوته، إما و الكلمة كبيرة في حد ذاتها، أن هؤلاء الناس كذبوا عليه أو أن السيد مختار لم يقل الحقيقة. إذن هذا المشكل. في نهاية المطاف جاء السيد عبد اللطيف بطلب مني للتأثير على شخص معين يعرفه و لكن بالرغم من حضوري و من تنازلاتي خلافي مع السيد مختار هو الدمج الذي يقترحه و هو دمج 3 فروع هذا ما رفضته لأنه غير منطقي و غير معقول .

النقطة الثانية، أن السيد مختار يقول بأنه لم يربح أي قضية من جملة الأربعة و ثلاثين قضية. الهيئة المديرة الحالية هي موجودة بحكم استئنافي صدر في 2001 بعدما وقع التخلي عن المتصرف القضائي. المسألة من 2001 إلى 2007 الذي نصل إليه قريبا أي ست سنوات لا يتم فيها تحقيق الشيء المطلوب. من هو الذي يغتنم الفرصة و هو جالس؟ هو و الهيئة المديرة بطبيعة الحال الذي كان عليه التجديد كل سنتين سيقول نحن لم نجدد لأن السلطة منعنا من القيام بمؤتمر التجديد. أقول له مرة أخرى إذا قمت بخروقات فبطبيعة الحال و أن السلطة تمنعكم من القيام بأي عمل. أحترم القانون، أعمل الأمور بصفة قانونية . حتى لو قام بمؤتمر باتفاق مع السلطة فهذا المؤتمر سيكون مآله البطلان. سيبنى شيء آخر على باطل . في رأيي وان الفروع التي بها خلافات يقع إعادة النظر في المسائل. و الإنسان لا يجد صلحا إلا إذا تنازل كل طرف من جانبه. إذا أصر كل واحد على موقفه يصعب الخروج من هذه المشكلة. أعتقد أن هذه المشكلة هي مشكلة قانونية. المشاكل الأساسية هي مشاكل حقوق الإنسان و النضال و النشاط في مبادئ حقوق الإنسان. هذه مشكلة بسيطة تحل. إذا كان من مبادئ حقوق الإنسان أن نقبل الرأي و الرأي المخالف. و إني أرى إذا عم أهدنا بالكلام فالآخرون يواجهونه بالصياح. يجب أن يسمع بعضنا البعض.

اليوم يجب ترك بقية المشاكل و الاهتمام فقط بهذا المشكل لسببين: إما أنه يجب أن تتوفر رغبة صادقة لحل هذا المشكل و الهيئة المديرة المنصبة قضائيا ، و بإمكانني اطلاعكم على الحكم ، تنحي المتصرف القضائي و أرجعت الهيئة المديرة لتنظيم مؤتمرات الفروع و لإعداد المؤتمر. هو في الحقيقة طرف ليس من المعقول أن يرجع لأنه في خلاف مع الطرف الآخر، مع شق آخر. قانونيا يجب أن يكون هناك طرف محايد و من المفروض أنه في بطلان المؤتمر

الخامس يجب أن ترجع الهيئة المديرية التي نظمت المؤتمر الخامس و قامت بالخروقات. لن أدخل في متاهات قانونية أخرى كبيرة، يجب أن نعمل على حل مشاكلنا اليوم و مشاكلنا للمستقبل.

الأخ المختار يقول أنه بالفروع السبع أو دونها يمكن أن أدخل المؤتمر و لا تتغير موازين القوى، فلماذا إذن هذا التعتنّ دون فائدة. فلو يتم القيام بكل مؤتمرات الفروع بصفة عادية، فلا يمكن للسلطة أن تمنعكم من عقد مؤتمراتكم.

و لم يفهمني الأخ مختار عندما قلت له أن الهيئات السابقة من 1977 إلى سنة 2000 كانت تعيش بكامل الوفاق و ذلك بين مختلف التيارات المكونة لها. بالنسبة لي شخصيا ، كنت أتمنى أن لا تتواجد تيارات أخرى و كل من في الهيئة لا يؤمن إلا بمبادئ حقوق الإنسان كتيار وحيد و التيارات السياسية التي تريد أن تكون متواجدة داخل الرابطة هي لغاية التوقيع السياسي فلا يمكن أن تكون طرفا و حكما.

بينما ما يتعلق بشخصي فأنا منفتح للحوار و أقولها أمامكم للسيد مختار ليتجاوز الخروقات التي ذكرتها، و يتم انجاز مؤتمر فرعي فأنا أسحب قضيتي و أقولها أمامكم علنا. أن المؤتمر القادم في فرعي ، أعلنها، أنني لن أترشح فيه لرئاسة جديدة و أتركها لغيري فليس لي غايات لأتدرج في المسؤوليات لا في الرابطة و لا في غيرها.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

لقد طلب الكلمة الأخ إسماعيل فليتفضل.

كلمة السيد إسماعيل بولحية

أولا أعبر لكم عن شكري خاصة للذين بقوا معنا لأننا للأسف بدأنا متأخرين نسبيا. بعض الإخوة الذين شاركونا في الندوة نعذر عليهم الحضور لأسباب صحية لكن أريد شكر الإخوة الذين بقوا معنا كالأخ الشاذلي بن يونس الذي قلت له عند دعوته أنه إذا حضر فعليه البقاء من الأول إلى الآخر ليستمع. قال لي شيء وحيد: "أريد أن يكون الحوار دون تشنج" قلت له هو أسلوبنا في الحركة، حيث تعودنا على جمع كل الأحزاب. و أزيد في طلب قليل من الصبر لسماع بعضنا. و كل واحد لا يملك كل الحقيقة و له زاوية ينظر منها ، لكن بالقدر الذي أظن أن الآخر على خطأ بقدر ما يكون له جزء من الحقيقة و بقدر ما يكون اعتقادي أنني على حق يكون جزء على خطأ نحن جمعنا كل هذه الوجوه الطيبة في ندوة لأن الرابطة لم تأتي بالأشخاص الذين هم فيها لأننا من الذين أسسوها و نعتقد أنه في كل بلاد توجد تجاوزات و يقع الالتجاء إلى الهيكل الذي يكون واسطة مع تسبب في هذه التجاوزات ليرفع عنه ذلك الضيم . غايتنا أن ترجع الرابطة لتقوم بالمهمة التي وجدت من أجلها.

جاءت قوانين تمنع على المسؤولين السياسيين أن يكونوا في الهيئة المديرة للرابطة بينما كان في السابق الكاتب العام أو الأمين العام عضو في المكتب السياسي للحركة، و دالي الجازي بن جعفر و غيرهم. اليوم لا نريد الرابطة أن تكون مسيّسة ، لخدمة المواطنين و ترفع عنهم الضيم و يستلزم ذلك أن يكونوا قابلين للرأي الآخر و تدافع عن كل شخص دون احتساب لونه و رأيه . و هذه ثقافة كما قال بن سلامة الذي ذكر احتياجنا لثقافة ديمقراطية. فحركاتنا دورها نشر الوعي و تعقلن الحياة و المشهد السياسي . من فضل الجميع

احترام الجميع و هذه الندوة لكي لا يقول أشخاص في الغد أننا قدمنا طلب الكلمة و لم يترك لنا حرية التعبير عن رأينا.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

الكلمة للأستاذ عبد الرحمان كريم.

كلمة الأستاذ عبد الرحمان كريم

لآمال للتفريط في الرابطة

شكرا لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين على إقامة هذه الفرصة للاحتفال معا بذكرى عزيزة علينا نحن مناضلو حقوق الإنسان في تونس. هذه الحركة التي ربطت النضال السياسي بالنضال الحقوقي، فلا يمكن أن نتقدم في مجال الدفاع عن الحريات إلا في إطار مناخ يسمح لذلك، و علينا جميعا أن نجتهد ليكون هذا الفضاء متألقا تتمازج فيه الأفكار و تتعايش فيه كل التيارات من أجل هدف واحد، و هو إرساء فكر تحديثي ديمقراطي تعددي يؤمن بقيم الحرية و المسؤولية و قيم حقوق الإنسان.

علينا جميعا أن نسرع لإيجاد الحلول

تعود بي الذاكرة إلى أقل من 30 سنة بقليل، عندما كانت طلبات الرابطة تتمحور حول الحد من الإيقاف التحفضي و الدفاع عن الحرمة الجسدية للمواطن، والوقوف ضد التعذيب و مطالبة الحكومة بالتوقيع على الاتفاقية الدولية ضد التعذيب، والسماح بزيارة السجون، و تبليغ شكاوي المواطنين و أخذ حقوقهم في الحرية و التنقل و الحصول على جواز السفر و في الحق في

الحياة الكريمة. و أفرح بأن بعض هذه الطلبات قد تحققت و كأنني بمطالب الرابطة يستجاب لها تدريجيا كقاتون الحد من الإيقاف التحفظي و صدرت قوانين عدة تطول القائمة لذكرها. أخيرا من الطلبات التي نادى بها الرابطة و كنا نعتبرها آلية من آليات الدفاع عن حقوق الإنسان، وهي ما العمل إذا ما تم انتهاك لحق من حقوق الإنسان؟، وجاء الرد في إطار منظومة معينة و هي الهيئة العليا لحقوق الإنسان، التي تعتبر لبنة من اللبنة الأولى لتفعيل الممارسة و الآلية. حيث وقع توسيع صلاحياتها لتصبح جمعية تتقبل شكاوى المواطنين و تنقلها لرئيس الجمهورية مباشرة و تقوم كذلك بزيارة السجون بدون سابق إنذار.

كما قوبل مطلب زيارة الشجون آنذاك بتحفظ، و في نهاية الأمر اتضح أن السجون بما فيها من سلبيات لا تخدم صورة البلاد، وأن زيارتها لا يمكن إلا أن تساهم في تحسين هذه الصورة سواء في الداخل أو الخارج ، لأن وضع الإصبع على الداء لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا. هل معنى ذلك أن الهيئة العليا ستستثنى و تبعد دور الرابطة و المجتمع المدني ؟ . لا أتصور ذلك لأن الجميع يؤمن أنه لا مجال للتفريط في الرابطة التي أصبحت في عقلية المواطن أمر لا يستغنى عنه لأنها دخلت في ضمير التونسي.

المواطن هو المتضرر من هذا الفراغ

تمر الرابطة الآن بأزمة و لا أريد في الحقيقة أن أثقل مسامعكم بالخلافات و منطلقاتها. أقول فقط أن الأزمة إذا تواصلت و استفحلت فإن الحل يصبح صعبا، لذلك و جب علينا جميعا أن نسرع لإيجاد الحلول. أقول جميعا لأن المسألة لا تخص الشاذلي بن يونس أو مختار الطريقي بل جميع المناضلين

دون استثناء ، كل الديمقراطيين دون استثناء . المواطن التونسي هو المتضرر الأول من الفراغ الحقوقي، وأشاطر الزميل و أخي الشاذلي بن يونس عندما يقول أن سبب الأزمة هو مؤتمر سنة 2000 لأن من لم ينجح في هذا المؤتمر كان يفترض ألا يطعن في شرعيته. البعض قام بالطعن و هو أمر واقع و ذلك لعدة اعتبارات. فالرابطة ليست جمعية اقتصادية يمكن الطعن فيها في الجلسات العامة. فالرابطة لها أدبيات خاصة، وقد قلنا في دفاعنا عن الرابطة أمام المحاكم، أن الجمعيات لا يطبق عليها القانون العام لأن هذه الجمعيات هي خصوصية، و ما يطبق عليها هو قانونها الأساسي و نظامها الداخلي.

لا نقاش حول شرعية الهيئة المديرة

و كنت أنا الوحيد للأسف في الهيئة السابقة ضمن مجموعة من المحامين أعضاء في الهيئة السابقة الذي دافعنا عن شرعية المؤتمر الخامس، و عن شرعية الهيئة المديرة المنبثقة عن المؤتمر الخامس. إن محاولة الاتصال بالسلطة غير ممكنة لأن قضايا حقوق الإنسان لا تحل في مقرات الرابطة بمفردها. بنيت فلسفة الرابطة على هذا التمازج في الأفكار بين السلطة و الرابطة ، الرابطة بمفردها لا تستطيع أن توفق إلا إذا كان مبدؤها التحاور مع طرف السلطة و بالطبع التمسك بالديمقراطية في تسييرها و في أمورها الهيكلية. إذا سأو اصل التمسك بأفكاري على أساس أن الخلاف لا يمكن أن يستمر و أنه لا مجال لخلاف مطلق بين الهيئة المديرة و غيرها. كلنا مناضلون من أجل الرابطة ، كلنا في نفس الخندق، كلنا نتبع نفس الهدف من أجل صيانة حقوق الإنسان و الدفاع عنها . و شكرا.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

أحيل الكلمة للأخ عبد اللطيف البعيلي.

كلمة السيد عبد اللطيف البعيلي

المؤتمر تم بموافقة السلطة

إخواني أردت أن أؤكد للسيد الشاذلي أن الأزمة مرادة، الأزمة السابقة دامت 6 سنوات أو أكثر، ساهمت الدولة في حلها و كذلك الاتحاد التونسي للشغل. وفي المؤتمر الخامس ساهم رئيس الدولة في تمويله بقيمة 24 ألف دينار، أي أنه تم بموافقة السلطة، فكيف نقول أنه غير شرعي. وكان المؤتمر قد تمّ بالانتخابات و بكامل الشفافية، و عندما تقولون أن الهيئة المديرة لم تحاورنا فأني حوار في ظل منع نشاطنا. وإذا أردتم الحوار يوجد شرطان على السلطة الالتزام بهما: وهما النزاهة و الحياد، ثم هل أن الأخ الشاذلي بن يونس حصل على تفويض ليحاورنا ؟.

وحول دمج الفروع، لقد قبنا بنتائج مؤتمر فرع سيدي بوزيد رغم أن التجمع حصد مائة في المائة من المقاعد . وكذلك الحال في ثلاثة فروع أخرى أفرزت أغلبية من التجمع. و أخيرا و بعد حوار داخلي بين الرابطين وصلنا إلى قناعة بأنه في ظل الانتهاكات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان في تونس ، على الرابطة أن تسترجع دورها العادي و الطبيعي في النضال من أجل حقوق الإنسان في تونس. و هيئة الرابطة مستعدة للحوار و التفاوض لتجاوز العراقيل التي تحول دون نشاطها .وهنا أشكر حركتنا التي فتحت هذا الفضاء لحوار رابطي رابطي، و إن شاء الله تتوفر فرص أخرى لمزيد الحوار في هذه المسائل.

لا نريد للرابطة أن يحصل لها ما حصل لجمعية القضاة . كما تعرضت جمعيات أخرى إلى محاولات للمس من استقلاليتها كجمعية الصحفيين و جمعية المحامين . بالنسبة لمسألة التمويل، فإني أدين الاتهامات الموجهة للرابطة بتلقي أموال من الإتحاد الأوروبي . اجتهدت و اتفقت و شرّكت كل الهيئات و الفروع و شرّكت المجلس الوطني و كل المجالس الوطنية المتتالية ، يعني أن المؤتمر القادم و الهيئات المديرة السابقة و القادمة يمكن لها أن تفتح حوارا و يمكن لها أن تعيد النظر بما تراه صالحا. و شكرا.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

أرجو أن تكون المداخلات مختصرة و أحيل الكلمة إلى الأخ المولدي.

كلمة السيد المولدي البالغ

إنفاذ الرابطة لا غير

أريد في البداية أن أشكر الحركة على تنظيم هذه الندوة. و كل ما سمعناه من كل من تدخل أثر في رغم مرضي. عندما كنت في الخارج فكرت في الابتعاد عن السياسة. منظمنا هذه عندما كانت منارة في العالم العربي و كانت مثالا يحتذى به و كسبت صدى كبيرا، لكن اليوم أصبحت في هذه حالة لا ترضينا. ليس لنا "توايح" ، كان الواحد إذا دخل الرابطة لا يفكر إلا في أن يصول و يجول و يترأس و يرأس .. إلخ...

كلنا راحلون ولا تبقى إلا هذه المنظمات هذا ما سيخلده التاريخ . البارحة فقط استحضرت في البهو ما قاله السيد حسن نصر الله " أريد حكومة وطنية" الشيء الذي أثر في كثيرا. أعلم أنه بإمكانه أن يفرض نفسه بالقوة رغم ذلك و

بتواضع لم يفكر إلا في المصلحة الوطنية. هل بإمكاننا أن نستمد منه هذا التوجه و نفكر في الرابطة ؟ يجب على كل واحد أن يتنازل و يقوم بما يرضي الضمير و يرضي الله و لا يرضي الشخص بصفته فأني راحل و لا يخلد إلا العمل الطيب. و شكرا.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

شكرا و الكلمة للسيد محمد الدم .

كلمة السيد محمد الدم

ليس من حق الرابطة حرق القانون

شكرا سيدي الرئيس و مرحبا بالجميع. كنت أتمنى أن يكون معنا رئيس الرابطة السيد مختار الطريقي لكن السيد التليلي بإمكانه الإجابة عن السؤال: نحن الآن نعمل على مصالحة قضية الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و المكلة التي أوصلتها إلى هذه الأزمة التي أعتبرها مشكلة تهم الرابطة و لا تهم السلطة و لا أي طرف ثانوي. الرابطة خرقت القانون ، السيد رئيس الرابطة المختار الطريقي كان حاضرا في هذه الندوة و أحييه بهذه المناسبة و إن شاء الله يتواجد في حوارات أخرى.

قلت أن هيئة الرابطة خرقت القانون في خصوص دمج القانون و هي عملية غير قانونية و إذا كانت الرابطة تخرق القانون فماذا نقول عندما نجد طرفا آخر يخرق كذلك القانون. هذا غير معقول إذ كان فرع حمام الأتف الزهراء فرعا ناشطا و موجود فتم دمجهم مع فرع رادس و هو ما نستغربه.

وقضية الرابطة ليست مع السلطة بل هي قضية رابطة داخلية لا تحل إلا بنقاش بين الرابطين، لنحل مشاكلنا ونحل مشكلة هيكلية الفروع قبل الوصول إلى المؤتمر. وتوجد اليوم شهادة عبد الرحمان كريم الذي أقر أن في مؤتمر سنة 2000 تم خرق هذا القانون و هو غير مقبول و لو أنه قدم التعلات القانونية لذلك. و شكرا.

كلمة الأستاذ علية العلاني لا خوف من الحوار الساخن

أعتقد أن الكلمة التي قدمها الأخ المختار الطريقي تصب في خانة القضية الداخلية للرابطة و إذا كانت لنا للخروج من مشكلة الرابطة في وجهها الحوار الرابطي، و بوجهها السياسي يكون ذلك ممكنا. و هذه الندوة تندرج ضمن موقف الحركة التاريخي باعتبارها أحد مؤسسي الرابطة فلا يمكن أن نسكت عن حالة الترهل و التي هي مسؤولة عنها عوامل متشابكة من داخل الرابطة و من خارجها. و أريد نقد بعض الإخوان و الذين هم إما في علاقة حوار أو خلاف كالأخ مختار و الأخ بن يونس و أذكر أنهم قالوا " أننا على استعداد للخروج من الأزمة"، و هذا هو جزء من الحل الذي نباركه. و أقترح إن لزم الامر أن ننظم مع أحزاب أخرى ندوة وطنية أو ندوات للخروج من هذا المأزق. علينا وضع اليد في اليد و لست متخوفا من الحوار الساخن الجاري حاليا فهو أساسي " لققع الدم" تجاوزا لحوار الطرشان.

ما قمنا به هو من منطلق وطني من أجل مصارحة بين الرابطين و ما سمعناه اليوم من الأخ بن يونس أنه يتعهد في حال عقد مؤتمر عزمه عدم الترشح مجددا و هذا اعتبره جيدا و نتمنى أن ما قاله الأخ مختار من إرادة الحوار مع

أطراف معنا و مع السلطة بدون مشاكل، وهو أمر نباركه و نريد دفعه إلى الأمام و ختاماً الرابطة و هذا مبدأ قامت عليه و قد تأسست على الوفاق . و إذا طبقناه سيكون هذا هو جوهر الخروج من الأزمة. و شكراً.

كلمة السيد علي بن سالم

لا للوفاق المغشوش

لست حاضراً اليوم لأتحدث عن الماضي رغم وجود رباط مع الحاضر. يقول الإخوة أن هناك تجاوزات ارتكبتها الهيئة المديرة و هي دمج الفروع. أقول أيها الإخوة ، ماذا فعلت هذه الفروع المدمجة طول مسيرة تفوق 10 سنوات من عمل رابطي صحيح ؟ الإخوة يقولون أن المشكل في الوفاق، أي وفاق تريدونه ؟ . فالرابطة تفرض وجود نوعية محددة من المناضلين و هي من نوع المناضل الذي هو مستعد للتضحية بحياته من أجل الحريات الإنسانية أن يهب كل ما يملك من أجل المصلحة العامة. لكن الأمر تغير منذ استقلال البلاد و لقد ذكر الأخ إسماعيل أنه على كل إنسان أن يعبر عن نفسه ، أقول أن هذا ليس صحيحاً فالمنطق السائد هو للأقوى، و أتحداكم أن تثبتوا خلاف ذلك.

بالنسبة لي شخصياً أنا مناضل مستقل ليست لي طموحات. أما بالنسبة للوفاق، أقول أنني عشت تجربة الوفاق مع الأخ عبد الرحمن كريم و هي تجربة مريرة ففي 26 جانفي 1978 أخرجت الرابطة بياناً تعلن فيه عن مقتل 120 شخصاً . و فيه إدانة للشهداء ! انظروا إلى أين أوصل الوفاق الرابطة في بدايتها. مثال ثاني ، في بداية جانفي 1984 عوض أن تقول الرابطة الحقيقة فإنها لم تأخذ موقفاً منحازاً مع الشعب و سبب ذلك هذا الوفاق. فلا يمكن من وجهة نظري قبول الدستوريين في هيئاتنا الرابطة ؟ فما هو الحل ؟

أوافق الإخوة ، أنه يجب تطبيق القانون الأساسي للرابطة لكن من غير المعقول أن يحسب على الرابطة مناضل يبقى لسنوات لا ينشط معنا. لكن رأينا ابتداء من واقعنا أنه لا يمكن العمل في الرابطة إلا لأصحاب المبادئ من الأحزاب.

مثال: إذا قامت مجموعة من الأشخاص بقضية ضد قيادة حزب لا يمكن أن يكون ذلك سببا لتعطيل نشاطه عبر القضاء و نفس الشيء بالنسبة للرابطة.

كلمة السيد إسماعيل بولحية

أشكر الأخ علي بن سالم على حماسه في التدخل، لكن أطلب منه فقط التخلي عن كلمة "أحداكم" لأنه في الواقع لست هنا لأتحدى و لأن اجتماعنا غايته هو الخروج بما يمكن أن يتقدم بنا و نسجل ما قاله الأخ عبد الرحمان كريم من مقترحات عملية لأن العرب يقولون: "الكلام هو الفظ المركب المفيد بالوضع" فإما توجد إفادة و نتيجة و إما لا.

كلمة السيد رؤوف النصيري

التجمعيون مع مبادئ الرابطة

أتحدث كمناضل تجمعي ، فأن أكون تجمعيًا أو لا أكون، فمن واجبي احترام مبادئ الرابطة و قانونها الأساسي في نطاق حقوق الإنسان. يعني أن كل مناضلي الرابطة ، تجمعيين أو غيرهم، مؤمنين بمبادئ الرابطة و بالنضال من أجل حقوق الإنسان، بقي أين يكمن الاختلاف ؟

لأن ما قيل صراحة و علنا لا يقال في الكواليس، و هو ما حدا بنا إلى تأزم الوضع حاليا داخل الرابطة . و هي قضية الهيكلية و لقد طرحت هذا الإشكال

في المجالس الوطنية و في لقاءاتي مع أعضاء الهيئة، و للأسف فإن بعض الأعضاء لا يحترمون القانون الأساسي و لا يحترمون النظام الداخلي لذلك فهي لا يمكن أن تكون قيادية !

توجد مسألة أخرى هامة و هي ديمومة الانخرافات حيث لا يعقل أنه منذ سنة 1993 إلى 2003 لم نجدد بعد الإنخرافات باستثناء أعضاء الهيئات في مؤتمر سنة 2000.

بعد سنة 2003 ، الهيئة المديرة تعرضت لقضايا عدلية متعددة و هناك من يريد إقامة حوار داخلي حول أزمة الرابطة باعتبار أن لها فرعا و تعاملوا منذ سنة 2000 إلى سنة 2003 لتجديد الانخرافات و لم يقع الطعن فيهم و كل المجالس الوطنية التي حدثت آنذاك لم تطعن في الفروع. و ما تم من دمج للفروع من قبل الهيئة المديرة هو ضرب للرابطة و قد عبرنا في عديد المرات أن التجمع هو من حقه التواجد في هيئات الرابطة مثل غيره من التنظيمات السياسية و هذا أساس الوفاق داخل الرابطة.

فهنالك وفاق موضوعي و عملي و هناك وفاق تم تحت الطاولة في المؤتمر الأخير إلى أزمة داخل هياكل الحركة، مما استوجب أن يقوم منخرطوا الرابطة بصفة أن الهيئة المديرة لم تتصفهم مع وجود تجاوزات لم تحترم ابسط حقوق المنخرطين في التقاضي.

هل يحق أن نصل إلى الاعتداءات الجسدية كما حدث معي حيث قام أحد مناضلي الرابطة بتعنيفي أمام مقر الرابطة في أحد المجالس الوطنية. و قد تقدمت بشكوى للهيئة المديرة و لم التجأ إلى العدالة، و كنت أنتظر ردا لكن لم تناقش قضيتي بتاتا باعتبار انتمائي للتجمع، لأن بعض الناس نصبوا أنفسهم

أوصياء على الرابطة و هذا ممكن الداء و الخطأ داخل الرابطة. فمثلا قضية فرع باب البحر ، حيث لم يجمد يوما رابطي، و لكن هذا حدث مع أحد أعضاء فرع باب البحر. و وقعت مشاكل في هيئة فرع قفصة هذا صحيح و تمت مباشرتها. كيف يمكن أن تتعاطى مع 17 فرعا من جملة 41 فقط ؟ بقي 24 فرعا منهم 3 فقط لم يتم دمجهم. و هي فرع الكاف و زغوان و تطاوين بينما وقع إدماج البقية و تمت إضافة فرع جديد في صفاقس و الغريب في الأمر أن ذلك حدث في الجهة التي ينتمي إليها عضوين من الهيئة المديرة للرابطة.

و من حق مناضلي الرابطة الذين فقدوا فروعهم في عملية الدمج كالسيجومي و الزهراء و غيرها أن يطعنوا في ذلك. و كل الفروع سواسية لأنه لم ينشط أي فرع من سنة 2000 إلى 2004، فالإصرار على عملية الدمج من فعل بعض الأطراف داخل الهيئة و خارجها تهدف إلى تعميق أزمة الرابطة و تأسفت جدا أن أحدهم من خارج الرابطة تكلم باسمها في جريدة الموقف، و صرح جهرا بأن الحلول داخل البرلمان الأوروبي. و نحن كمناضلين نقول لا و ألف لا . الحلول لن تكون إلا بيننا كتونسيين و الهيئات الدولية مشكوك في أمرها لا تتكلم لا عن محنة فلسطين و لا عن محنة العراق. كذلك فأننا ضد التمويل الأجنبي للرابطة إذ كل مليم يعطى فهو ملغوم و قد صرحت بأن البديل لذلك يأتي من الانخراطات و التمويل العمومي الذي هو من حقنا.

كذلك فإن كل البلدان تعرف مشاكل لحقوق الإنسان و حلها لن يكون إلا بالحوار و أنصح الأخ مختار أن يقتدي بنضال اتحاد الشغل الذي لم يقطع حواراه مع السلطة رغم التجاهل للأحزاب و شكرا.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

أحيل الكلمة للسيد محمد الصالح قليس.

كلمة السيد محمد صالح فليس نعم وقعت أخطاء

تتميز الرابطة منذ تأسيسها بصراعها ضد تسلط الدولة. و لقد كانت مجموعة من المساجين السياسيين الذين خرجوا من السجن في بداية الثمانينات قد قاموا بتأسيس جل فروع الرابطة. و كانوا يختلفون عن مجموعة الواجهات السياسية التي أسست الرابطة و شهدت الفروع زخما نضاليا لأن الذين أسسوها عانوا ويلات السجن و القهر و التعذيب و الغبن و التعسف بحيث أن السطوة منذ بدايتها كانت في علاقة مواجهة مع هؤلاء و تشنج و لنا أدلة على ذلك نستطيع ذكرها. و الذي يهمنا هو القضايا المرفوعة ضد الرابطة ، إن الموضوع ضاع في ذلك و ربح منه من له مصلحة في ذلك. فما هي النتيجة الموضوعية لذلك ؟ و هي أن المواطنين في بنزرت أصبحوا يتطيرون من الرابطة و أصبحوا يخشون الاقتراب من الفرع .

أخيرا و باختصار فإن الهيئات المديرة المتلاحقة للرابطة أخطأت أخطاء كبيرة و الأخ عبد الرحمان كريم و مصطفى التليلي أمانا يمكن أن نذكره أنّ الهيئة المديرة السابقة كانت تعمل عمل فروع مدينة تونس. و تكونت أثناء ذلك فروع بتونس غير مدروسة و متسرعة في ظرف صراعنا ضد بورقيبة في آخر أيام حكمه و ضد الإسلاميين في قضية حقوق المرأة فكان تأسيس الفروع بطريقة غير مدروسة، و نتيجة لذلك و تأكيدا لكلام الأخ علي بن سالم فإن العديد من فروع تونس الكبرى لم تكن تنشط أصلا و لا تكتب تقاريرها للهيئة المديرة و

ليس لها وجود فعلي مثل الفروع الأخرى. و كنت آنذاك عضو هيئة الرابطة و كلفت مع الأخ مصطفى التليلي بإعادة هيكلة هذه الفروع لأنها كانت تطرح إشكاليات غاية في الطرافة : مثال أنشأنا فرع منزل بورقيبة نظرا لأنها منطقة عمالية و لو كنت في الهيئة الحالية لما وافقت على دمج في فرع بنزرت، فأنا أعارض شكل الدمج الذي تمّ لأنه من الحكمة أن تنشأ بعض الفروع إذا توفرت الأسباب لإنشائها و ليس أن نكتفي بالدمج، وهذا من باب إبداء الرأي و ليس للمحاسبة أو المزايدة على الهيئة المديرة الحالية.

نقطة أخرى، ما العمل ؟ إن النقاش الذي جرى اليوم فيه تداخل مابين الموضوعي و الشخصي و هذا ما يقتضي منا حصر موضوعنا في الدفاع و صيانة حقوق الإنسان كمسألة مقدسة. علينا أن نقرّ بضرورة تكوين لجنة تكون تركيبتها سواء من وجهاء الرابطة أو من حكائها و خاصة من لهم قدرة على التفاوض و دفع الأطراف إلى إيجاد قواسم مشتركة تتجاوز بها الأزمات التي أحدثت أضرارا كثيرة بسمعة تونس.

كلمة السيد إسماعيل بولحية

هكذا كانت البداية

أتذكر للتاريخ أن 287 مثقفا تونسيا وجهوا نداء في نزل أميلكار و بحضور المحامي الأمريكي "رمسي كلارك" و منعونا من الاجتماع فتوجهنا إلى المطار و أين أنشأنا الرابطة في غفلة عن الأمن و سبق ذلك زيارات للخارج إلى الدول الغربية حيث وصلنا إلى فتاعة بضرورة أن تكون لنا هيئة للدفاع عن حقوق الإنسان بتونس و كانت هذه القيم غير معروفة حيث كنا نفكر بخلق سلط مضادة فأنشأنا جمعية المحامين الشبان و لم نفكر آنذاك في الرابطة.

إن الأخ علي بن سالم أعرفه منذ أن أعطانا فرعا للحركة في منزله ببنزرت قبل أن يعطيه للرابطة ، لكن ما يع=همنا اليوم هو كيف نخرج من عنق الزجاجاة؟ عندما دعونا كل الإخوة و بكل صراحة و بدون محرمات غاية ذلك الاقتراب من بعضنا من أجل أ، نؤدي الرسالة التي بعثت من أجلها الرابطة. و عندما قمنا في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بتنظيم هذه الندوة فإنه ليس لنا عصا سحرية لحل الإشكال لكن يمكن أن نحل العقدة الأولى و يأتي آخرون يحلون العقد الأخرى حتى ترجع المياه إلى مجاريها .

و يخطئ من يظن أن الحركة بعد إنشاءها للرابطة منذ 30 سنة تريد احتواءها إذ حركتنا التي رفعت شعار المصالحة داخلها تهدف إلى تقريب وجهات النظر لأن تونس تحتاج إلى كل أبناءها بدون استثناء و ليسامحني الأخ لأني أجبته بهذه الصراحة. و شكرا.

كلمة السيد نوفل الزياتي الأساسي الخروج من الأزمة

بعد أن استمعت للإخوة، يبدو من الواضح أن الأساسي هو الخروج من الأزمة ، واتي مدافع عن الرابطة في الماضي و اليوم و غدا و مع حق الفروع في النشاط و حق الرابطة في عقد مؤتمرها و دفاعها ضد الانتهاكات و إرساء ثقافة حقوق الإنسان و علينا الخروج من تبادل التهم بيننا و أنا مع القولة الفرنسية : " يمكن أن نتذكر كل شيء لكن يمكن أن ننسى كل شيء للتقدم للأمام."

على أساس اعتمادنا على منهجية التحليل العلمي فالحوار يبدأ بطرح إشكالية الانخراط و الدمج فرأبي أننا مع إنشاء فروع أخرى و ليس مع الدمج فأين

فرع باب بحر للسيد محمد الصالح التومي الذي غادرنا إلى ألمانيا و لم تشاورنا الهيئة عندما حلت هذا الفرع و لم ترد على مراسلتنا، و عكس ما يقوله الأخ مختار أنه تقابل مع حكماء الرابطة فإنه في الواقع لم يتقابل مع أحد. نريد أن ننسى هذه المشاكل من أجل انطلاقة جديدة. و أريد أن أطرح سؤالاً إذ من حقنا أن نناقش خيارات الرابطة و علاقاتها الخارجية. لماذا ترفض الهيئة تطبيق النظام الأساسي ؟

كذلك علينا التفكير في الأجيال القادمة و العقلانية و تجنب "الفتوية" التي ستحرق الأخضر و اليايس . و شكرا.

كلمة السيد محمد علي الفارصي

لقد شاهدت وقائع في رابطة حقوق الإنسان خلال المؤتمر الثاني لأن المؤتمر الأول لم يحصل. اسمي محمد علي الفارصي قاعدي في الرابطة و أتحمّل فيها مسؤولية. لقد استمعت إلى محاضرة أستاذي الطيب البكوش و وجدته منهجياً صارماً كالعادة و خبيراً بحقوق الإنسان و محدثاً جريئاً. كانت أرضية نتفاعل بها ، في مجال حقوق الإنسان لم نجد مثيلاً لهذه المحاضرة في البلاد فالكل يتحدث عن الرابطة و نسي الحديث عن حقوق الإنسان و مجمل القضايا المتعلقة بها. فالأخ عبد الرحمان كريم يقول أن الرابطة أصبحت ركزا لكن علينا القول أننا أمام مفارقة لهيكل و هو الرابطة يدعي أنه سيحل كل مشاكل حقوق الإنسان بينما هو هيكل إنساني. فالمشكل أن هذا الهيكل بأزمته يتآكل الآن و أريد أن أشكر الأحزاب السياسية و منها حركتكم و على رأسها الأخ إسماعيل بولحية و الذين بادروا للقيام بهذا الاجتماع الذي كان من الأولى أن يقوم به الرابطيون داخل مقرهم لمناقشة أمرهم . و كذلك فإن ما ينقصنا هو

تعميق ثقافة حقوق الإنسان و رأيي أن الرابطة و خلافها يجب أن يبقى أمرا داخليا ، فما الذي جعلها تشل أطرافها و تفاصيلها و أعضائها حتى تصبح خطرا للعالم كله. ما أراه أن محترفي السياسة الذين يرون في الرابطة مغنما فإن الحل ليس بأيديهم فعليهم ترك الرابطة لترجع المدرسة الأولى لحقوق الإنسان و الديمقراطية في تونس. و أبشّر من يريد أن ينقضّ على هذه الوليمة أنه لن يحصل على شيء و ليس بإمكانهم تقديم أي شيء. كذلك أنعي التدخلات الاستفزازية التي حصلت في هذه الأمسية . و أخيرا أقول أن الحل يتمثل في فتح مقرّ الرابطة للرابطين ليجرى الحوار بين جدرانها و لإعداد مؤتمر يضمهم جميعا و ليشرعوا في إعادة بناء ثقافة حقوق الإنسان. و شكرا.

كلمة متدخل

نحن أمام خطاب مزدوج فمداخلة الشاذلي بن يونس نستشف منها خطاب السلطة كقوله : " الرابطة مكسب وطني " و أريد أن أوجه كلامي إليه بالقول أن من سبقه من الدساترة في الرابطة منذ تأسيسها رغم خلافاتهم فإنهم لم يمنعوا إنجاز مؤتمراتهم و حافظوا على الهيكل مع الهيئات السابقة خلافا للوضع الحالي . و لقد سبق أن عملت مع الأخ الشاذلي بن يونس في أحد مؤتمرات الرابطة في إعداد إحدى اللوائح و عرفته شخصا جادا، فكيف يقع اليوم في هذه المطبات ؟

لقد سقط في تناقضات في كلامه سجلت بعضه و إنني لا أعتبر الأخ الشاذلي طرفا في النزاع بل السلطة هي الطرف، و أخيرا أقول أن وضع الرابطة خطير و يتطلب ذلك شجاعة من الجميع بما فيهم السلطة لكي لا تكون معرقلا كبيرا

لكل محاولات الصلح و تبدأ برفع القضايا عن الرابطة و رفع الحصار عن مقراتها و إذا حصل ذلك فكل القضايا تناقش بما فيها الهيكلية في حوار هادئ .

كلمة الأستاذ الشاذلي بن يونس

بطبيعة الحال فعندما باشرت في مؤتمر سنة 2000 تعديل القانون الأساسي للرابطة و بقي القانون الداخلي على حاله، الآن يحاول البعض إصاق بعض الأشياء بي، منها موضوع خلافهم مع السلطة. و أقول في ذلك أن الإنسان عليه أن ينظف بيته الداخلي قبل كل شيء. إذ أنني لست لسانا لأي كان فالخلاف مع الهيئة هو خلاف شخصي لا غير كفرع اندثر تماما، و سأذكر أشياء ستحيركم. أنا حضرت في مؤتمر الدمج الثاني لفرعي و كاتببت الهيئة التي لم تجني بتاتا، و كان أعضاء الفرعي رفضوا الحضور في هذا المؤتمر و أعلمكم أنني منخرط في الرابطة منذ سنة 1978 و إلى اليوم فعن موقفي لم يتغيرن و لو لم يجني على فرعي لما حصل شيء إذ أنني دفعت أموال انخرط الفرع و لم أتصل إلى الآن على تجديد البطاقات. و أشاعوا أنني استوليت على أموال الانخرطات ، لقد منعت كذلك من دخول مقر الرابطة برغم أن الفرع ألغي رغم أنني و كل أعضاء الفرع رفضنا الدمج و لم يحصل مننا أننا منعنا عقد ذلك المؤتمر بالقوة و ما حصل أنه حضر ذلك الاجتماع 9 أعضاء و في الواقع ثمانية رفضوا الدمج مقابل اعتراض واحد فقط. ليعلم الجميع أنني لم أغير و بقيت ايجابيا و لولا إيماني بهذه المبادئ لما خضت هذه المعركة.

صحيح أن كل هذه أمور ثانوية و متاهات و أن الرابطة بلغت الرشد، لذلك حاولت إيجاد مخرج و قد استجبت في السابق و سحبت قضية على الرابطة وفق شروط، إنني على استعداد للتفاوض و اشترطت لحضور هذه الندوة أن لا

يقع فيها ما يحطّ من قدرتي . فإنني مازلت جدياً و حريصا على تطبيق القانون . كما أنني على استعداد لتقديم محاضرة حول حقوق الإنسان مدهشة كما فعل الأخ الطيب البكوش لكن علينا قبل ذلك فض هذا الإشكال . و لقد قال السيد مختار أنه مستعد لتجاوز مشكلة الفروع لعقد المؤتمر لكن أتمنى أن لا تغلب عليه الحسابات الانتخابية و أن يطبق القانون. فالأخ عياض بن عاشور قمت بمدّه بلائحة الاتهامات للهيئة و أفتى لي أنها مخالفة للقانون فعلا.

ماذا حدث لتتوتر علاقتي ببعض الرباطيين الذين تربطني بهم عشرة قديمة ؟ فعلا نحن في حاجة إلى ثقافة حقوق الإنسان لنتعايش و نقبل بالرأي المخالف. قرّرت بعد تجديد فرعي الانسحاب من الرابطة لحفظ ماء الوجه لأنها فقدت دورها و أصبحت تتصرف كحزب سياسي.

كلمة السيد إسماعيل بولحية

سأعطي الكلمة للأخ عبد اللطيف الفوراتي الذي حرم من الكلام بسبب تنشيطه للنودة و أريد أن أقول أننا نشعر بأن الرابطة مكسب للجميع من رئيس دولة إلى المواطن العادي و أسجل اليوم استعدادا و لو جزئيا و ما قيل بأن الرابطة غنيمة أقول لهم ك إنكم تخطئون في حساباتكم. و كنا حريصين مع عقد هذه النودة لاستدعاء ضمير الرابطة الأخ حسين بن عمار و كذلك جورج عدّة و مصطفى الفيلاي و هؤلاء الذين ذكرتهم اعتذروا عن القدوم لأسباب صحية. و إنني أذكر عندما كنت رئيس جمعية ناشري الصحف حضرت المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بـ"فيانا" سنة 1993 و مثل الرابطة الأخ الزمرلي و كنت مع وفد دولي أمثل فيه إفريقيا و العالم العربي ، و ما عشته آنذاك أن هناك دولا تريد من حقوق الإنسان مدخلا لحق التدخل في دولة أخرى منهم الأمريكيين. و

انطلاقاً من وطنيتنا و غيرتنا على تونس فإننا نبقى على مشاكلنا في الداخل اعتماداً على الذات حتى لو اختلفنا، لكن مصلحة تونس فوق الجميع و هذا دافع لنا لجمع كل الأطراف للتداول رغم تشكيك البعض في إمكانية جمع هؤلاء الإخوة أو حتى القيام بها أصلاً.

و أعتقد أننا في تونس قادرون على حل مشاكلنا إذا صحّ منّا العزم للخروج من هذا المأزق الذي نحن فيه اليوم رغم أن حقوق الإنسان ليست الرابطة فقط بل هي مجموع الحريات المختلفة و طموح شبابنا للعمل و قد تخرج منهم الآلاف من الجامعات و هم في حاجة إلى التعبير عن مشاكلهم و توجيه طاقتهم لكي لا تهدرن و هذا يتطلب تهيئة فضاءات و الرابطة جزء منها، نيتنا في ذلك سليمة و ليس لنا غايات أخرى.

كلمة السيد مصطفى التليبي

أريد كلمة حق و هي شكر حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي أتاحت لنا فرصة التداول لنا نحن الرباطيين.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

لقد قُدمت في هذه الندوة مختلف الآراء و التوجهات من كل الأطراف و ليس هذا غريباً عن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين و كلكم تعلمون أنها كانت وراء تأسيس الرابطة ن و نذكر ما قام به الأخ حسين بن عمار و التنسيق الذي تولاه الأخ أحمد المستيري الذي أذكره في هذه المناسبة و أوجه له التحية. و أريد أن أقول فيما قيل من كلام أن أسجل ما قاله الأخ بن يونس و اعتبره مقدمة للحلّ و شكراً على استماعكم. و السلام.